







شرح هدي المطلق للشيخ العلامة الجليل
المحقق شرف الدين محمد بن أحمد

الجلال بفتح الله لعلومه

ونوره من رحمة

بواسط

فسي

٩

الفهرست
سلفا
سلفا
سلفا

من كتب الشيخ العلامة

جمال الاسلام بن العابد

من سعيد الطوفي حفظه الله

وجاه امين

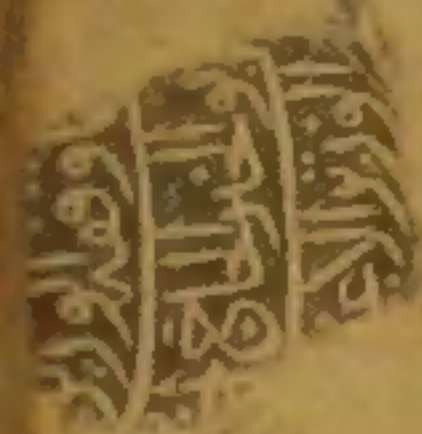


١٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم . لك الحمد يا معطي بغير المنطق
 والاخلاص لمن عليه اقبل . ويا معطي فصوغ العيون بحوائش
 سم التبل . والصلوة والدم على من بعثته معرفة الحق . وعلى له
 وصحة الدين بالحق فاض نور الحق . ووجهه . وحضوا بحسنة
 الحريات والكيليات من حدوده وقضاياه وهم هداة الحق .
وبعد هذه حوائش امليتها على كوال الغيب . وعلم لها لذلك
 لا تلو عن النفس والغيب . ولكن من يلزمنا احابته فرضي ولا
 نسعي ان انتم غير مريض حدي في التفرغ على سماع التهذيب للعلامه
 السعيد وكان شروحه التي كتبت مؤلفه هذا العمل بما خلت من قبل
 ومن بعد ورجوت الله ان ادرك بها من الاجر مضاه . واعلمت
 عليه بطلب الوفيق والاصابة **الحمد** والمدح قولان يعني ان
 الوصف بالحيل وعناز الحمد يكونه على الاختيار للنعيم فقال
 مدحت اللؤلؤ على صفاتها لا حمدتها بالنسبة منها عموم مطلق من
 جانب المدح والمحمود به وعليه انما اعتبار بالاعتبار وهو انه
 ان نسب الوصف الى اللفظ فمحمود به وان نسب الى المعنى فمحمود عليه
 والشكر هو ما يفيد تعظيما مقصودا للنعيم وقد رسم بفعل الحمد
 والاعتقاد خارج عنه لانه حصول ضوره في النفس او عندها
 او بعلو خاص بين العالم والمعلوم او اسفاس النفس بها على
 اختلاف الاثر وذلك من مقوله الكيف والاضافه او الانفعال
 ولا فعل للنفس فظ الا قبول الضور من واهبها وتكون المقام
 خطابيا بعيد لام الماهية هنا الاستعراق بقوله دفع التحكم
 بخصيص حمد دون حمد وما قيل من انها انما يفيد عند الاشاعره
 الاستعراق تكون انفعال عند هم لله لا طائل بحته لان الكلام في
 صفه المحمود به لا في صفه الحامد به وكون فعل الغير المحمود هو عليه
 فعلا لله لا يقتضي ان يكون الحمد له اما على رأي الكسب فظاهر اما
 على الكبر فلكان معنى بليق الحمد بفاعل المحمود عليه اتصال الحمد
 اليه على ما هو احد معاني التعليق بالمفعول التي تصلها اليه العتيد
 ولا سكر في ان الحمد لمخلوق ليس موصلا الى الخالق الاعلى اعتبار
 مقام الحمد والالمابته شرك بالله نعم لو بعلق الحمد بنفس الفعل
 المحمود عليه لا يمكن تشبيه هذه القول على رأي الكبر ولا يكون
 لانه كتحقق الاختيار ولا اختيار للفعل ووضع اللام للحمد
 الحارجي والماهيه واما افاده العهد الذهني او الاستعراق فمزعان
 عن افاده للماهيه باعتبار وجودها في فرد او في كل فرد فالموضوع
 له عز في عينه وكله ذهني وليست لبيان في الفرد الذهني والاستعراق

والحمد لله

لان استعمال الاعم في الاخص لا بخصوص حقيقة والله اسم غير علم
 للذات الواهب الوجود ومفهومه في الاصل كلي التحضر في فرد
 قبل عليه اذا لا يكون لا اله الا الله كله توجب فلنا قول بعل على الفرد
 وقيل بل علم فلنا العلم من العلامة المميزه للشي عن الالباس ونوعه
 والله تعالى عن الدحول تحت نوع واكوان الكل وضع والوصف بعين
 للفظ للدلالة على معنى لا غير ولم يعتبر فيه الميز عن شيء وان سلم
 فليست كليه والتسميه باعتبار الاعل قال والله **الذي هدانا** لان
 الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب او الموصلة اليه واعلم
 على الاول بانك لا تهدي من احببت وعلى الثاني بقوله تعالى واما نودهم بها
 فاحبوا العمى على الهدى وقيل مشركه بن المعصيين وهو غير بعيد
 عن **سوا الطريق** اي وسطه وقيل الاضافة ببيان اي الطريق
 السؤال ان المعوج طويل **وجعل لنا التوفيق** وهو هنا بوجه الاستا
 نحو المطلوب الكبر فهو اخص من الهداية بالمعنى الاول لانه موصول
 ومتاوها بالمعنى الثاني ومنه اكد لان وكان **حبر ريس** لانه المبلغ
 الى اشئ المطالب ولا سماع بين يدي المراد الا هو **والعمل على من سلكه**
 الله جابه مبها تعظيما لثانته واكفا بظهور برهانه ولذلك جعله
هدى محضا هو عليه السلام **بالاقتداء** به على انه مصدر بمعنى
 المفعول اي هو **حق** بان لا تهدي به **ونورا** به لا يعبره **الاقتداء**
بليق وعلى الله الى الرجل واهله من ينسب اليه بالولادة وعلى ذلك اجماع
 المعتزلة في قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران
 على العالمين ولذلك فالدرجة بعضها من بعض وقد يطلق لما
 هو اعم من هذا المعنى بقرينه **واصحابه** جمع صاحب وهو اما صاحب
 الفضيله فمن رآه متبعا لشرعه على الصبح واما صاحب الصاحب
 من طائفة مجالته **الدين سعد** واي **ساجد القيد** جمع منهج وهو
 الطريق الواضح **بالنقد** له صل السعيد والام وهو متعلق بتعد
 وبالالتسبيه وفيه توريه الى احد قسمي العلم **وصعد** واي **ها**
معارج الحق بالحقيق **ويعلم** طرف مبني على الضم كثر لرومه
 لاما الشرطيه حدثت وباب منها في الدلالة على معنى الشرط
 استعنا باللام على المعلوم فلهذا ادخلت العا في **هذه** والاشارة
 الى المرتب الحاضر في الدهن ادلا وجود دلالات ولا للمعاني في الخائض
 والاشارة الى نقوش الكتاب به بدفعها ان هذا مبتدأ خبر **عابه**
تهذيب الكلام ولا يحفى على حادق ان نقوس الكتاب به ليست عابه
 بجر يد الكلام عن اكسروا التويل **في تحرر على المنطوق والكلام** وعابه
بمرب الملام والمقرب شوق الاد له على وجه تسليم المطلوب بتسوية
 في تقرير عقائد **الاسلام** بيان للمرام واصنافه العقائد اما المعنى اللام



اوريا نيه مبالعه في جعل العفانده هي الاسلام كله لشده ادخلتها
 فيه **حقلته تبصر لمن حاول التفتيش لدا الافهام** لغنيه **وذكره**
لمن اراد ان يدرك من دوى الافهام شيئا سى معنى مثل ومازاده
 ثم نقل عن معنى المباله الى معنى التفتيش لما بعده عما قبل من حيث
 بالاول وجه في الحكم المشترك فلن احمله النجاه كله استثنى بنا
 على ان الزناذه التي احتض بها ما بعده كانا محرجه له عن حكم حقه
 وقد حذف منه لا وهي مقصوده واعراب ما بعده بالرفع على حره
 محذوفه والنصب على الاستثنا والجر على الاضافه وبالاوجه البلا
 روى قول امرئ القيس **ولا سيما يوما بداع جليل**
 فتقع مثله في **الولد الاعز الخفي الحري بالاكرام** هو الله واسمه محمد
 ولد آفان **سمى حبيب الله عليه الحبه والندم لاد الله من الويس**
فوام ومن الباسد عظام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام قدم
 معول المصدر للحضر وتكونه ما يكفيه راحه الفعل كما في قوله تعالى
 بلح معه **التعني القسم الاول في المنطق** اللام فيه للعهد
 الذكرى لتقدم القسمين في قوله في تحرير المنطق والكلام **مقدمه**
 بالتر من قدم اللام بمعنى يقدم على اراده التقدم طبعا وبالفتح
 على ارادته وضعها وقد فرق بين مقدمه العلم ومقدمه الكفا
 بما مر في محض القوم فيه ان مقدمه العلم معان تتصور اولا
 وهي ادراكات الحيد وجوبا والموضوع والغايه وبحوها فانه لا
 دليل على تحضرها في الثلاثه ومقدمه الكاب الفاظ داله على
 تلك المعاني فاختلافها انما هو بالنسبه الى اللفظ والمعنى والدرك
 سوف عليه الشروع بوجه الحيد وقرط الرعبه انما هو مقدمه
 العلم اعني الادراكات المذكوره اما على الحيد ومثله الموضوع
 فلان كل علم بضبطه حقه وحده له يجب ان تصور اولا من تلك
 الحكم لتكون في طلب بقا صيغه على بصيرة منعه عن اشاعة وقته
 في غير ما طلب واما على الغايه فلان من لا يعرف قائده علمه لا
 تنتهي عنه على الكبد والتعب ولما كان موضوع الفن هو العلم
 كما ينبغي صدر بيان العلم في مقدمه و الا فليتر ما سوف الشروع
 بوجه الحيد على ان افاده البحث ذلك لا الكفى عن حده بقسمته فقال
العلم وهو اعم واخص والاعم هو الصور الحاصله من الشئ عند
 الذات المجرده او فيها ويزاد في الاخص بحقيقته من ما يشتمل الا
 انواع الحاصل عند الذات ولو خطا وتفيد الحقيقه في الاخص
 كخرج الخطا وتفيد الحزم كخرج المصيب بغيره وفيل هو الصور
 الحاصله في العقل او عنده وشر العقل كصور مجرده عن الماده
 غير متعلق بالبدن وفيل متعلق به وعلى كليهما كخرج علم الله

وعلى الثاني علم المعقول العشر وفيل هو اسقاش الذات المجرده
 بالصورة وتكون من مقوله الانفعال وفيل تعلق خاص بينها وبينها
 ويكون من مقوله الاضافه والصحيح انه في الممكن من مقوله الكيف
 كما هو مدلول التعريف الاول وهو **ان كان ادعانا** من النفس الى انقياد
للمنبيه التي هي صور الاحباب والتشب المسمى بالنسبه بين بين لا
 النسبه الثامه المدلول عليها بلفظ ريد فام ويحي **فتدري** اي قد ذكر
 الادعانا شئ صدقا وتحي ايضا سا على ان التصديق لبيط وبصور
 المحكوم به وعليه والنسبه شرطه خارج عنه وصفاته من كونه
 حارما او مطبوعا او محودا كجاريه عليه لا الجزا منه وذلك لان نظرات
 الزهور الثلاثه تشارك سائر التصورات في الاستحصال بالقول الخارج
 ولا فائده في ضم ثلاثه علوم الى الحكم وتركيب الجمع فشا اخر من العلم
 كما هو رأي الزاكي ثم لكونه ادعانا النفس يكون السكر من قسم النفس
 ويصح ان الحكم ادراك والالام كفضل لنا صرب اخر من العلم لا فعل من
 افعال النفس لما ثبت في حكمه الارادته من ان الافكار ليست اسبابا
 موجهه لصور النتائج حتى تكون افعالا متولده من الافكار بل النفس
 قابله لصور المطالب الكسبيه من واهب الصور **والا** يمكن ادعانا
فتصور اي والعلم الحاصل شئ تصور اما الواحد من الطوبى او كلها
 بلا شبه او مع شبه خاليه عن الادعانا كالانشائيات كحو اضرب
 والتقييدات كعلام ريد والحبريات المشكوكه كاتبع وحاصله
 تصور سى واحد او اكثر حاله عن الادعانا **والصدق** والتصوير
باعتبار بالمرور اي من غير تكلف دليل **الضرورة والاكتساب بالنظر**
 اي ان كل من الضرورة والاكتساب بالنظر له مدخل في التصديق
 والتصوير لانا كما يعلم ضرورة عدم احتياجا الى نظر في الصور للحزم
 والبروده ولا في التصديق بان الكل اعظم من الجزاء كذا يعلم ضرورة
 احتياجا جنابيه في تصور العقل وكفى وفي التصديق بحديث
 العالم وكفى وما ذاك الا لان كلاما من الصور والتصديق يكون
 ضروريا ومكتسبا فلا كبحر ماقتضاها للضرورة والاكتساب **وهو**
 اي النظر ومثله الفكر **ملاحظه النفس** لما هو محزون عندها من
المعقول كتحصيل صور **المجهول** المشعوره من وجهها والالام
 طلب ما لا شعوره به اعتلا والمجهولات مطالب والمعقولات مبادي
 والمطلب التصوري يكون مبداه تصور واحد كما يقع بالفصل وحده
 او الخاصه وحدها او اكثر من واحد كما ستعرف والصدق يكون
 مبداه تصديق او اكثر فاذا طلبت النفس صورها فيه الانشائيات مثلا
 حركت منها طالبه لمبداها من ذاتي او عرضي في المعلوم عندها من ناطق

ادعانا

منه عند العلم به شيء آخر ووجه الحضرة الافتام الثلاثة انها ما
 ان تكون للوضع فيها مدخل او لا الاول الوضعية لمعية كدلالة
 الانسان على معناه او غير لمعية كالمخطوط والاشارات ونحوها
 والثاني اما ان يكون كمنه معنى الطبع والطبيعة كالتج على وجه
 الصبر او غير لمعية كمنه اخذ العارضة على الحمل او لا يكون
 كمنه معنى الطبع والعقلية لمعية كدلالة الصوت من وراء
 الجدار على الصوت او غير لمعية كدلالة الاثر على المؤثر وهذا
 المحرر مشبه للاسفل فقط والا فالطرف الاخر مهمل لادليل على
 انحصار في العقلية كحوار ان يكون هناك امر دال غير خصوصي العقل
 كالاهايم ونحوه وعلى هذا الافتام ستة ودلالة اللفظية من
 الوضع **عائنا ما وضع له** اللفظ كدلالة الانسان على الحيوان
 الناطق لكونه موضوعا بالخرين فهي دلالة **مطابقة** لفظ اللفظ
 بالمعنى من طائفة الشيء بالشيء اداننا وبهية بحيث لا يرد احداهما على
 الآخر **ودلالة اللفظ على حرته** اي حرته ما وضع له اللفظ كدلالة
 الانسان على الحيوان او الناطق دلالة **لصن** لوضع هذا الحرف المدلول
 عليه في ضمن المعنى المطابق من حيث عدم استقلاله بوضع لفظ
 الانسان له **ودلالة اللفظ على الخارج** عن الاجن كدلالة الانسان
 على الضاحك دلالة **التزام** سميت بذلك لان المعنى الخارجي المدلول عليه
 بلفظ الموضوع لازم للمعنى الموضوع له **ولا بد منها** الى في الدلالة الالتزامية
من اللزوم عقلا وهو ان يمنع في العقل تصور اللزوم بدون
 لازمه كما يمنع فيه تصور العيني بدون تصور البصر **او عرفا** كما يمنع
 تصور خاتم بدون تصور الكرم وهذا هو القدر المشترك من اللزوم
 لا اللزوم الخارجي اعني كلما وجد اللزوم في الخارج وجد اللزوم فيه
 لان البصر لازم للمعنى كونه عدم البصر من عامين شأنه ان يكون بصريا
 مع اصناعه بل لازمها الا في الذهن كدلالة الخارج وقد اعترض اعتبار
 اللزوم الغريزي هنا ما قد خلط لاصطلاح المنطق باصطلاح البيان
 وهو غير لائق لان المراد باللوام هنا هي ما يقع في الرسوم فاذا لم
 يكن بيعة في الذهن لا يقع بها التعريف بخلاف البيان فانه لما اعتبر
 فيه احكام الطرق في تأديبه المعنى الواحد وهو حقا وحقا لم يكن
 من احكام اللوازم وضوحا وخفا ولو الى خيد لا يعرف اللزوم من
 الابعاد تامل في قران اللزوم لبيان اختلاف الطرق واما قولنا هذا
 اعتراف لا يتوجه عليه لان معنى اللزوم كما صرح به في شرح التلخيص
 هو عدم الاستقلال اما في الخارج وليس بمعتبر هاهنا وفاقا او في الذهن
 وهو المعتبر فاذا اطلق اللزوم كما وقع هنا لا يتبادر منه غير معناه
 الوضعي واما العزم هنا او هناك ايضا لسبب اللزوم من عقل او عرف

فان كان

او عرفا

او غيرهما فلا يكون حلقا بعد معرفته اللزوم المراد هنا وهناك لان
 العرف كصلى به اللزوم بمعنى عزم الاستقلال في الذهن كما هو المعنى هنا
 ويعود الى اللزوم العقلي ايضا ولو استوط في البيان هذا القدر
 من اللزوم لم تكن دلالة الالتزام مما تاتي فيه الوضوح والكفا واحيى
 الى بيان معنى اللزوم ثم نقوله ولولا اعتقاد المخاطب لعرف او عين
 من عهد او نحو ذلك حيث يتبادر المعنى الحقيقي من اللزوم لو اطلقه
 ثم اعلم ان قيد اكتشبه معتبر في تعريف الدلالة لان الدلالة لا يترد
 النقص بالموضوع لشي ولللازمة وللجموع منها كلفظ الشمس لموضوع
 لجموع اجزاء السماع ولا خيدها **ودلالة** المعنى والالتزام **لزمها المطابقة**
 ضرورة كونها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او لازمه فلا بد
 هناك من موضوع له يدل عليه ذلك اللفظ مطابقة في حال دلالة
 على اجزاء لا الخارج وان قيل قد يستعمل اللفظ في اجزاء او اللزوم
 مع رتبة ما بعد عن ارادة المعنى الموضوع له وتظهر ذلك في المثال
 محاربا فحقن الضميمة والالتزامية بدون المطابقة احب
 بان الصن والالتزام فهم اجزاء او اللزوم في ضمن فهم الكل وعقب
 فهم اللزوم وقد عطل الذهن عنها فلا يعين ولا التزام وفي بحث
 ان الصن والالتزام ليس نفس الفهم بل وقوع الحرف في ضمن
 الكل وهذا المعنى محقق هنا وترتب حصول معنى اللزوم على
 حصول معنى اللزوم وهذا لم يتحقق ايضا وان حصل اللزوم هنا
 بدون اللزوم ولا يخرج عن كونه لازما بمعنى ما يعممه والحق ما اشار
 اليه المصنف في الجواب بان المراد استلزامها لها **ولو قدرا** لا
 حقيقة وكيفية ذلك ان نقدر ان اللفظ في حال دلالة عليها
 القرينة المانعة عنها دال عليها ولا شرط في الدلالة عليها ففهمها
 وارادتها بل انه لو الفت الذهن اليها لم يفهمها من هذا اللفظ
 المراد به غيرها وان قيل لا حاجة الى زيادة هذا القيد لان الجواز
 موضوع بالنوع واللفظ حسنة في الموضوع له لا في اجزاء او اللزوم
 فلما اللزوم من هذا وجود المطابقة بدونها ولا نزاع فيه على
 ان المحقق انه لا شاع بين دلالة اللفظ على اجزاء او اللزوم مع
 غيره فسميته وبين دلالة عليه وحده بالقرينة بل هما متعاضان
 بحيث لو لم يكن له شبه الجريئة او اللزومية لما دل عليه اللفظ فظوان
 استعمال فيه ولو لم يستعمل اللفظ فيه وحده لزمه لما دل عليه خصوص
 ايضا وحسن لا يخرج اللفظ عن كونه دالا بالمعنى او الالتزام على
 اجزاء او اللزوم حال استعمال اللفظ في احدهما بخصوصه عابته تعبد
 الدلالة على المجموع من حيث هو مجموع بحيث دفع الحرف الغير المستعمل
 فيه اللفظ بسبب القرينة على حاله ولا يلزم من بعد الدلالة على

فان كان
 له ولا يلزم
 عن كونه لوجوده
 في اللزوم من اللزوم

المجموع بعدد على الأفراد لما انفرد في الحكمه من ان فهم الحركه
 على فهم الكل وحسن يحتاج الى هذا القيد ويحق لا يثبتها لهما
والعكس كلما اي ليس كل مطابقه يستلزم التضمنيه والالتزاميه
 نحو ان يكون اللفظ موجبا على المعنى شيئا لا جزء له او لا يكون له
 لازم من يلزم تصور ما فيه من تصور ما فيه من تصور ما فيه وان كان الرأي
 قد اذعن استلزامها وبينه مما هو قاصر بعد معرفه معنى اللزوم
 هناك عن صحيح الدعوى وهذا ينبغي ايضا عدم استلزام المعنى
 للالتزام والعكس واللفظ **الموضوع** وضعا تحصيليا او نوعيا فيعم
 المفرد والمركب والخصه والمجان **ان قصد حره منه الدلاله على حره**
المعنى مركب على هذا لا بد في المركب من ان يكون لللفظ جزء ولجزء
 دلالة على معنى وذلك المعنى حره المعنى الذي قصد وبذلك الدلالة
 مقصوده تخرج بالاول هو الاستفهام وكونها وبالنسبة لفظ مراد
 وكونه وبالثالث كونه عبد الله علما وبالرابع نحو حيوان ناطق على
 الشخص اذ لم يقصد بالحيوان الناطق دأبا ماهية زبد بل مميزات
 غيره فقط فدخل جميع ذلك في المفرد والمركب فثبت **امانام** لاستغناء
 بنسبه صحيح التكون عليها والتمام ايضا فثبت **اما حره** من حيث
 الى خارج نطاقه تلك النسبه او لا تطابقه مع قطع النظر عن وقوع
 مدلول الكلام في الخارج اولا وعن خصوصه المتكلم **او انشا** لا يرى
 بنسبه الى خارج كذلك وقد قسم الى طلب ونسبه ونقص الاول
 يصعب افعلا وكونها ولا يفعل والاستفهام والثاني بما عدا ذلك
 ومنهم من يعمم فيه احرار ولا مشاخره في الاصطلاحات **واما ناقص**
 عن افاده بنسبه صحيح التكون عليها وهو فثبت **تقييد** اي وقع التي
 قيد الاول كحيوان ناطق وكونها مارك ليعمل المطالب التصوري
 وخضروه في المركب من الموصوف والصفة وان كان منه المضاف و
 المضاف اليه لا معنى علام مراد علام حاصل لرب **او عبره** اي عبره
 كالمركب من اداه واسم كحيوان الدار او اداه وكلمه كحيوان قام **والاخر**
 اي ولن لم يقصد حره منه الدلالة على جزء المعنى فهو مفرد يدخل فيه
 ما خرج عن المركب لخصه في الاسم بدون مدلولها ثم لو استقلت استقلت
 المادة بالدلالة على الحدث فكانا مطابقيتين كما في تباين المركبات فلم
 يس للمجموع مدلول مطابق وبطلان خلو المركبات عن مدلول من
 ضرورات اللغة ولو لم يكن له بنسبه بين مدلول المادة والصورة
 لم تصلح الصور المنسوب ولا منشوب اليه لعدم كونها اسما ولا فعلا
 واعلم ان المفرد ههنا المعنى لخصات اجدها باعتبار ذاته وثانيها
 باعتبار معناه وبالثاني باعتبار استعماله فيه ورابعها باعتبار كليته
 وحرية وهما من صفات المعنى او لا وبالذات ومن صفات اللفظ ثانيا

كما ان
 المعنى
 هو
 ما
 لا
 يشترط
 في
 اللفظ

كما ان
 المعنى
 هو
 ما
 لا
 يشترط
 في
 اللفظ

وما هو

وبالعرض والاول اشار اليه بقوله **هو ان استقل** بالدلالة على معنى
مع الدلالة هيئته احرار عماد من الاسم نعروض الزمان في معناه
 كبعض المستجاب اوينات الموضوع كاسم والان وعبد وفيه حجب
 لان حروب ذلك معنى على كحق ان الزمان في الفعل مدلول اليه وحده
 وهو فاستد بالاول افعال هذا القيد وجعل اللام في الازمنة للتعبد
 اي ازمنة المعنى المدلول باللفظ وضعا عليه **وعلى احد الازمنة**
 الواجب هو فيه واسمه في اصطلاح المنطق دون غيره **كلمه** ولا كفى
 عليك ان الكلمة اصطلاحا للمعنى ماضيه ومضارقه وقد اوهى المصنف
 احصاء الماضي به من حيث انه في تقسيم المفرد والمضارع مركب ناقص
 على ما يعضيه تعريفه اذ هو من كلمة واذا هي حرف المضارعة الدال
 على خصوص الفاعل **وبدونها** اي ان استقل بالدلالة على معنى
 بدون الدلالة هيئته على احد الازمنة الثلاثة **هو اسم والا** اي
 وان لم تستقل بدلالة على معنى في نفسه بل احتاج في معناه الافراد
 الى ضم الى شيء كما هو شأن الحرف **واذا** اي هو يبين اصطلاح المنطق
 اداه اي اليه فان الاشتراك مثلا حاله بين النيز والصرع غير
 مستقل بنفسه ولا بدرك الابدان من علقه او لا لثباتها انما هي على
 الاشتراك الجبري واذا رآك النظره شرط لادراكه وليست داله
 على مطلق الاشتراكات اسما لاحرفا كذا قالوا وفيه حجب معناه
 في الاصول **والثاني** من اعتبار المفرد انه **ايضا ان احد معناه** اي ما
 عني به كاشياني بحيث لا يكون له معنيان وان وجد ذلك المعنى في
 جريئات كثيره كالانسان مثلا فان مفهومه الماهية المجردة وان وجدت
 في افرادها المتعدده وحسن لا يخلو اما ان يكون ذلك المعنى تحصيليا
 واحد فقط اولا **مع لخصه وضعا** احتراز من الضار واسما الا
 كونا وهذا فان معنى كل منها عند المصنف شخص واحد لكن بحسب
 الاستعمال لا الوضع اذ هما فيه غيره لمفهوم كلي كما في كونا الانسان فهو
 مع الشخص علم كزبد **وبدونه متواطي ان تساوت افراده** كالانسان
 يطلق على كل من افراد الماهية على السواء كان الافراد تواطت على
 اسم واحد ومعنى واحد ومعناه اشيا الاشارة والمضمرات عند المصنف
 واما عند غيره فابنا وان كانت من متعدد المعنى لكنها لما كانت موضوعا
 بوضع واحد اي بواسطه امر عام صارت كائنا من متحد المعنى بدعوى
 الملازمه بين اتحاد الوضع واتحاد المعنى وبه امتازت عن المتترك
 لان شرطه تعدد الوضع **ومشكك** كسر الاولى **ابن قات** الافراد **بأوليه**
او اولويه في احدها كوجود فان معناه واحد وهو يفيض لعدم
 وهو يقع صفة للواحد والممكن لكن اتصاف الواحد به اشبه واولي هو متواطي

كما ان
 المعنى
 هو
 ما
 لا
 يشترط
 في
 اللفظ

كما ان
 المعنى
 هو
 ما
 لا
 يشترط
 في
 اللفظ

تكون وجوده من ذاته ووجود غيره منه هذا ان اتحد معنى المفرد
وان كثر معناه والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيشمل ماله معنيين
لفظ وبالمعنى ما يشمل الوصف والاستعمال والالهي يجمع عند المنكث
باعتبار الحقيقة والمجان والعلم من منكر المعنى **فان وضع لكل منكر**
كل لفظ العين ثمة للجارية وثمة اخرى للجارية ويحذف ولو قال
فان وضع لكل مفرد وضع ثمة ان الاولى لخرج اسماء الاشياء والمفرد
عند الجمهور فانه موضوع لكل من معانيها المنكث ايضا لكن بوضع
واحد ولخرج ايضا لفظ الكل لانه وان كان موضوعا للمعنى الواحد
من الماهية فهو موضوع لكل واحد من افرادها ايضا ضرورة كون اللفظ
الموضوع لها شغلا المفرد وهو اخص منها واستعمال لفظ الالهي
الاخص لا خصوص حقيقة والحقيقة تستلزم الوضع للاخص
كونها استعمال اللفظ فيها وضع له لان استعمال التسمية للمكث المعنى
والكل متحدة لانا نقول قد عني بالمعنى هاهنا ما هو اعم من الوضعي
والاستعمال دليل يسميه الى الحقيقة والمجان واليقول ولا شك في
تعدد معنى بعض الكلمات بحسب الاستعمال وان اتحد بحسب الوضع
كما ذكرنا من استعمال الموضوع للماهية المتحد في كل واحد من افرادها
المتعددة وليس مشترك بينها لان الوضع واحد فحتاج في المشترك
الى القيد المذكور **والا** بوضع لكل بل كان البعض موضوعا له والبعض
غير موضوع له وهذا القسم الثالث وهو ما يكون باعتبار استعماله
وهو قوله **فان استعمل في الالهي** وترك الاول **فصول** اي هو سمي منقولا
لعله عن معناه الاول **نسب الى الناطق** له من شرع او عرف او اصطلاح
فقال لفظ الصلوة مثلا منقول شرعي عن الدعاء ولفظ الله
منقول عربي عن كل مادي والكل منقول اصطلاح عن كل لفظ الى
مفرد موضوع ولا يقال منقول لغوي لان اللغة اصل **والا** يستعمل في
الباني ويترك بل استعمال غير الموضوع له او لامع عدم ترك الاول
حقيقة في المعنى الاول **ومجانز** المعنى الثاني وكل منها لغوي او
شرعي او عرفي عاما وخاصا ولها تفاصيل وجد وليست هذه الفن
موضوع ذكرها ولكن نقى هذا ان يقال ان الحقيقة تستلزم المجازي
ان لا يستعمل اللفظ في غير ما وضع له راسا فلا يكون بعض الحقائق
من منكر المعنى وقد جعله القسم فلنا ذلك قد خرج مفهوم الشرط
وهذه التقسيمات ليست بالذات بل باعتبار ما بقي مالا اشراك فيه
ولا يقدح لا يخار من قسم المتحد الا ترك ان المشترك قد يكون بالنسبة
الى كل من معانيه متواطى ومسككا وعلمنا فافهم **فصل** لما فرغ



من التقسيمات الثلاثة الاول احدى بيان القسم الرابع من تلك
التقسيمات وفصله بذكر الفصل وصدره بالمفهوم اشارة الى ان
المفهوم لا سيما على بيان المفردات الموصلة الى التقسيمات وهي الكلية
الحق **المفهوم** من اللفظ وهو الصورة الحاصلة منه عند العقل
او فيه سواء كان حصولها بالذات او بواسطة الالات **امنع** في العقل
ومنع قد عني كثر من كثر في مفهوم ريد فان العقل بعد تقويم
بمنع من فرضه مشترك بين كثيرين **والا** يمنع فرض صدقه على كثيرين
بل جوى العقل ذلك **فكل** مفهوم الانسان فان له مفهوما مشتركا بين افراد
حكم العقل به على كل منها والمفهوم عنه في هذا العلم هو قسم الكل
الذي بقي العلم به بقا العلم المدركة وان العرض التوصل الى اقتصاص
المجهولات وهي الاصول بالخرجات لتعريفها وعدم انضباطها ومن
ثم علق بعض الاكابر فرغم ان الله تعالى لا يعلم الحركات لعدم كون
العلم بها كالا وحسب فيل ان العلم من حيث الجهل واراها هذا القابل
ان العلم يكون ريد في الدار مثلا الوضوء دوام اعتقاد ذلك وخرج
ريد منها ثمة ان الاعتقاد بعينه قد انقلب جهلا بخلاف قولنا
الانسان حيوان والحيوان جسم فان هذا اما لا تنطرق اليه التوهم
بحال وانما بحث عن اخرى لمقابلة الكلية ولان مفهومه وجودي
ومفهوم الكلية عدي والاعدام اما تعرف ملكاتها ولا تنطرق في
الكل وجود افراد بل سوا **امنع افراد** فلم يوجد شي منها في
الحاج مفهوم الاشياء واللاموجود وكوهم من يقاين الامور
العامه المتما عندهم بالكلية العريضة وانه يمنع وجود شي منها في
الحاج وان لم يمنع العقل من تصور صدقها على كثيرين **او مكث** ولم
توجد مفهوم العقيدة **او وجد الواحد فقط** مع امكان الغير مفهوم
الشمس **او امتناعه** مفهوم الواجب الوجود ثمة **او الكثر مع التماهي**
مفهوم الكوكب الشيار **او عدمه** معلوم الله تعالى وهذا بيان النسب
الاربعة التي هي التباين والتساوي والعموم المطلق او من وجه وهي
نما لها لا يجري الا في الكلمات فلها اصدريها بالكلية فهاك
الكلمات ان تفارقا تفارقا **كلية** بحث لا يجمعان في مادة فقط **فما بين**
كالانسان والفرس ومرجع هذه التباين كليتين دائمتين
من كلا الطرفين **والا** يعترفان افترا فكلية **فان تضادقا** تضادقا **كلية** اي
يصدق في كل منها بالمعنى على كل ماضد في غلبه الاخر **من الحاسب** فاما
كالانسان والناطق ومرجع هذه التباين الى موحيتين كليتين **والمشايان**
بعضها كذا اي متساويان وكل ماضد في غلبه بعض احدهما
صدق عليه بعض الاخر **والا** لا يقع التباين في غلبتها بياض
انه اذ لم يصدق في كل لائتان لانا طوق وكل لانا طوق لائتان وحيث ان
يصدق بعضها ضرورة عدم ارتفاع المضاد وهو بعض لائتان ليس
لانا طوقا ونعم لانا طوق ليس لائتان ويلزمه ان بعض لائتان ناطق

ونعم لا ناطق انسان وقد كان كل انسان ناطق وكل ناطق انسان هذا
 خلاف فرض التناقض **اد** لم يتفاد وانما قد قلنا من انكانيين بل من
 جانب واحد فقط **فاع** احدهما والاخر **احص** مطلقا من جانب العموم
 والخصوص كالحيوان واللاتان ومرجع هذه النسبة الى موجب
 كليته وسالبة حيزيه **وبعضها بالانكس** اي بعض الاعم مطلقا يكون
 احص مطلقا من بعض الاخص مطلقا ولا انسان اعم مطلقا من
 لاجبوان لصده مدون لاجبوان في الفرس وبه عرف اللاحوان
 اخص من لا انسان مطلقا لعدم صدقه في الفرس ايضا **والا** انكر التناقض
 كلياً من الجانبيين ولا كلياً من جانب ايضا **من وجه** اي وعموم كليتها
 وخصوصه من وجه دون وجه كالابيض والحيوان بوحده
 مع الفرس الابيض مثلاً وبوجه الابيض مدون الحيوان في الفرس
 الابيض وبوجه الحيوان مدون الابيض في الفرس الاسود **والنسبة**
بين بعضهما ببيان حيزي محقق في احد طرفين اما في جميع البان
 الكلي كما ان حيوانا ولا انسانا منها عموم من وجه لوجودها في
 الفرس والاول وحده في الاتان والثاني وحده في الجوز وب
 بعضها وها لا حيوان واتان ببيان كلي واما في ضمن العموم من
 وجه كما بين بعض الحيوان والابيض وها لا حيوان ولا ابيض
 لوجودها معاً في الجوز الاسود والاول وحده في الجوز الابيض
 والثاني وحده في الفرس الاسود **كالمباني** يعني ان النسبة
 بين بعضهما ببيان حيزي محقق في احد طرفين اما في جميع البان
 الكلي كما بين بعض الوجود والعدم او في ضمن العموم من وجه كما
 بين بعض انسان وفس وها لا انسان ولا ابيض حيث احتملت
 في اعمار والاول وحده في الفرس والثاني وحده في الاتان ولما
 كان البان الجزي هو مضمون العموم من وجه اذ هو بيان
 الطرفين في بعض المواد حكم المصنف بان بين المصنف في
 التبيين بياناً حيزياً ولم يجعله عموماً من وجه لان منه ما هو
 بيان كلي كما عرفت ولا بياناً كلياً لان منه ما هو عموم من وجه كما
 عرفت ايضا فكان البان الجزي محققاً في ضمن التبيين الكلي
 والعموم من وجه **واد** قد علمت ان الجزي هو ما منع تقويم من وجه
 صدقه على كثيرين فاعلم انه **مدعاه الجزي** **الاحص** من غيره
 وان كان كلياً ونخص هذا باسم الجزي الاضافي كالاول باسم الحقيقي
وهذا الاضافي هو اعم من احص مطلقاً اي ان كل حيزي حقيقي
 هو حيزي اضافي ضروري ان للمصنف ماهية معزاة عن الشخصيات
 مدعاه هو كنهها وهي اعم منه واما فقه البان يسمى حيزياً لها وقد
 نقص بذات الواجب منه فانه لا يندرج تحت ماهية فقط وجه تحت

لان المقصود ان كان هو الجزي المنطقي اعني المفهوم من اللفظ فهو
 اسم الواجب كلي لا جزئي وان كان هو الجزي اعني ما اخص به هذا
 الكلي مع ان التخص عن الجزيات لترس وتطبعه المنطقي لان كل
 جاري محص ولا نسبة بين الايجابين والالتزامين وليس كل اضع
 حصياً اذ الاضافي لا يعتبر فيه الا كونه اخص من شيء والاخص
 من شيء يكون ان يكون كلياً تحت كلي اخر فلا يمنع وضد مدعاه على كثيرين
 وقول المصنف وهو اعم ان جعل حالاً والصير للاخص بقيد ذلك حيزي
 وان جعل اسماً فالبيان التبع كما هو الوجه والصير للجزي المراد ههنا
 بقيد الاضفاء **والكليات** قد عرفت انها هي التي يقتضيه بها الجهولان
 وبالعلم بها تكون الكمال العلمي بخلاف الجزي في ذلك كله فقدم العت
 عنها على تحت المعرفة لانها هي العلم المادية وهي **محس** حكم العقل لان
 الكلي اما بعض حصته ما تحت اود اخل فيها او خارج عنها الاول النوع
 كوز الانسان فان الا نسبة نفس حصته كل فرد من افراده والاحزاب
 كل منها اما تحت حصته واحدة وهو الفصل والخاصه او غير تحت
 وهو الحش والعرض والعام وقدم المصنف اخص لان حيز الماهية
 الاوله والآخر مقدم طبعاً فقد مد وضعا وذاتي لها والذاتي مقدم
 على العرض ولان الكمال في معرفته اخص اكثر لكن كليته اسد
 اشاروا اليه فقال **الاول الحش** وهو المقول حوازا او غيره **على**
الكثر لخرج الجزي لا يحاده وشكل الكليات الحش وقوله **المختلف**
الكليات لخرج النوع لانه منقفا **في جواب ما هو** لخرج بان الكليات
 اما العرض العام ولا بد لانتقال في احوال اصلاً لا جواب ما هو ولا
 جواب اي شيء هو واما الفصل والخاصه فلا بد لانتقال الاتي
 جواب اي شيء هو اما في ذاته كالفصل او عرضه كالحاشية **فان كان**
الجواب عن الماهية المطلوب تصور **وعن بعض المشاركات** لها في
 عين ذلك الحش هو ما يقع في جواب السؤال عن ماهية الانسان
 والفرش المشارك للانسان في حش الحيوان **هو الجواب** بالنصب
 حيزاً كان وهو صير فصل **عنها** اي الماهية **وعن الكل** من المشاركات
 لها في عين ذلك الحش من الفرس والحمار والكل والثور والاشد
 وغيرها **ومر** اي وذلك الحش قريب من الماهية لكونه اقرب اجزاء
كالحيوان فانه يقع جواباً للسؤال عن ماهية الاتان وما هيته كل
 من هذه المشاركات لانه تمام الاجزاء المشتركة بينها وبين
 تمام المشترك ان لا ينتهي التحليل من فوق الى جزء مشترك بينها وبين
 تمام الاجزاء المشتركة بين الاتان والنبات مثلاً هو الثاني والاشد
 وان وقع في الجتم الا انه جزء مشترك في الاول وجزء مشترك
 المشترك في الثاني لا تمام المشترك فيها لان التحليل من تحت الى
 مشترك في الاول الى الحيوان وفي الثاني الى النامي وما قبل كل منها

وهو
 مشترك
 في
 الاول
 والثاني
 والاشد
 هو
 مشترك
 في
 الاول
 والثاني
 والاشد

حزله ضرورة تركب الاخص من الاعم وغيره **والا** يكن هو الكون
 عنها وعن الكل بل كان جوابا عنها وعن بعض المراكات دون بعض
 اخر **بعبير** اي وذلك اكنش بعيد عن الماهية **كالحسن** التامى وان
 مشترك بين الانسان والنبات والفرس وكونها ومع جوابا عن ماهية
 الانسان وعن بعض مشتركها فيه وهو النبات ولا تقع جوابا عنها
 وعن المشارك الاخر وهو الفرس بل الجواب عن تلك الماهية وهذا
 المترك الاخر هو الحيوان لا غير لان اكنش التامى ليس تمام المشترك
 منها كما عرفت وحسنت فاكنت اتمام المشترك بينها وبين نوع بائرها
 وهو العرب او بان ادرك المشترك كالنبات الذي هو بان الحيوان
 في النوع وهو البعيد **النوع** وهو المقول على الكثرة المنفردة
الخصف كتنوع من اكنش وباني البود عرفت ما تقدم في جواب ما
 هو **وقد عرفت النوع على الماهية** اللام هنا للاستعراق اي كل الماهيات
 والمراد بالماهية ما يقع في جواب ماهو كما صرح به في متن الجريد
 وعلى هذا لا شك على حد النوع الاضافي حدود الضيف كالتركيب والعرف
 فيه ادلا يقع في جواب ماهو وان كان يقال عليه وعلى غيره اكنش
المقول عليها وعلى غيرها اكنش الذي هو تمام المشترك بينها وبين
 ذلك العبر كما يقال للحيوان نوع لا في صندرج كحسب التامى
 الذي يقال عليه وعلى النبات **جواب ماهو** واحترز بذلك القيد
 عن الفصل والخاتمة والعرض العام لانها لا يقال في جواب ماهو
 كما تقدم **وحسب** هذا النوع اعني ما يقال على الماهية الى اخره **تاسم**
 النوع **الاصافي كالاول** بحسب اسم **بالخصف** **والخصف** والاضاف **بسمها**
عموم من وجه **لصاحدها على الانسان** وانه نوع لخصف لا نوع
 كنه واصافي ايضا لا يدراجة تحت جنس يقال عليه وعلى غيره
 وهو الحيوان **وتعارفها في الحيوان** وانه نوع اصافي لا يدراجة
 تحت كلي اخر وهو التامى وليس حقيقيا اذ هو مقول على الكثرة
 المختلفة كحقيق كما عرفت **والنقطة** وهي عرض من بعضي عدم
 القسمة وكذا الوحدة الا انه لا خارج لمفهومها وكذا العقل
 والنفوس المتناهية بالحقائق البتيلة وانها انواع حقيقة لانها تمام
 ماهية افرادها غير اصافيه لعدم اندراجها تحت نشاطها
 وفي كلا المقامين مناقشه لا يلقى في مقام التعليم وخاصة
 ان ذلك اما لتعريفها تصور ضرورة اما ما هو مكتسب فلا بد
 له من حش وفعل ولا نسلم ان تصور البتة بطروريه كيف
 واما العقل العقل والعقل واللفظ وكونها بالحدود والرشو
 المركبة المستلزمة للحش والفعل واحب بان الكتب المستلزم
 التركيب كوازي كونه باللائم وهو كارجح المقول فان البتة طه
 اعم من الضرورة وبوشران ذلك التعريف باللائم اما يصح اذ كان

فقط

لازما للوجود اكنش احي لا مكان بعقله عن بعقل ملزومه اما
 لازم الماهية التلا وخودها الا في الدهن فممنوع التعريف به لان
 وجودها في الدهن نفس تصورها وتصورها لازمها فرع تصور
 وممنوع التعريف بالمتأخر كما علم للدور او كحصيل الكمال **م الاحتمال**
 التي تقع لماهية الانسان مثلا **تترتب متصاعدة** اي مبتداه من
 اكنش الاسفل وهو الحيوان ثم التامى ثم اكنش الى ان ينتهي الى العالي
 وهو الكون **وتسمى حش الاحساس** **والانواع** تترتب ايضا متصاعدة
 اي مبتداه من النوع العالي وهو اكنش التامى ثم اكنش الى ان ينتهي
 الى **الناقل** وهو الانسان **وتسمى نوع الانواع** **وما بينهما من متوسطات**
 يقع احاسا ساي اعتبار ما بدرج حشها وانواعها باعتبار ما بدرج
 حشها **الثالث الفصل وهو المقول على الشئ** هذا حش الكليات
 اكنش وقوله **في جواب اي شئ هو** لخرج اكنش والنوع ادتقالات
 في جواب ماهو لا اي شئ هو والعرض العام ادتقالات في الجواب
 راسا وقوله **في ذاته** لخرج اكنش ادتقالات في جواب اي شئ هو
 عرضه **وان ميز الماهية عن المراكات لها في حش ويب كالحيوان**
 لماهية الانسان كما مر بحقيقة **فرب** كالناطق او بعيد كالحشاس
 وذلك لان حش الماهية اما ان يكون تمام المشترك او لا الاول اكنش
 كالحيوان والناي اما ان حش الماهية او لا كلاهما فصل والاول
 العرب كالناطق والثاني اما ان حش تمام المشترك وهو الحيوان
 فيكون فصلا وباله وبعيد الماهية من الانواع كالحشاس
 وفصل جزا الى منتهى فصول انواع الاحساس العاليه والكل فضول
 بعيد لماهية الناقله **وان قلت** الحشاس مثلا لا بفضل ماهية
 الانسان عن كل مشترك لان غيره من الحيوان حشاس ومثله كل فصل
 بعيد **قلت** المراد الفصل في اجملة وتو عن المراكات في اكنش
 الاخر **وان قلت** واكنش العرب على هذا بفضل عن المراكات
 لماهية في اكنش الذي قومه فيجب ان يقع في الجواب عن اي شئ هو
 في ذاته **قلت** انه لا يكتفي في جواب اي شئ هو في حشها بالمميز
 في اجملة بل لا بد من قيد ان لا يكون تمام المشترك بين الماهيات وقد
 عرفت اعتبار من مورد القسمة للفصل حش جعل فيماله لا فيها
 منه **واعلم** ان الفصل له شبه الى النوع وشبه الى اكنش وهو
 ميز النوع عن جنسه ونقسم اكنش الى نوعه وله باعتبار كل شبه
 اسم هو **اداسب ان ما عير** وهو النوع **مقوم** لذات النوع لانها
 قامت به ماهيته حيث دخلت قوامها وصارت متميزة وحدها اذا
 شب **ان ما عير** وهو اكنش **مقسم** له لانه اذا انضم اليه
 صار المجموع قواما من اكنش متميزا **والمقوم العالي** معوم للناس لان

الماهية اما مقوم باجزاءها وصوره كون جزء الاعم جزءا للاخص
ولا عكس كليا ايجليست كل مقوم التافل مقوما للعالي لان بعض مقوم
التافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي **والمقسم بالعكس** اي كل مقوم
للتافل مقوم للعالي ولست كل مقوم للعالي مقوما للتافل اما الاولى
ولان معنى تقسيم التافل كصبله في نوع منه واد حصل في نوع منه
حصل العالي في ذلك النوع ضرورة حصول الاعم في الاخص واما الثانية
فلا فضل التافل تقومه فقط ويقوم له كصبل نوع من العالي
ولكنها اعني الثانية معكس جريته بخصوص المادة فقط لان بعض
مقسم العالي مقسم للتافل وهو مقسم التافل **الرابع الخامسة**
وهو الخارج هذا احتس لا مثل عرض العام **و** **الخاصة** قوله
المقول على ما يجب حقيقه واحدة فقط كالمضاحك لا يعال الاعلى
الانسان وهذا يخرج العرض العام اذ يعال عليها وعلى غيرها
الخامس العرض العام وهو **الخارج المقول** اي المجمول فقط لا في
اجواب عليها اي على كصبله الواحدة **وعلى غيرها** كالمسمن يعال
على حقيقه الانسان والفرس وغيرهما من الحيوان **وكل منهما** اي
الخاصة والعرض العام **ان امسح** **بما كره** عن الش العارض هو له
ولازم اي فكل منها شئ لازم لذلك الش المعروض ولروم على
احد اعتبارين اما **بالسطر الى الماهية** اي ماهية المعروض من
حيث هي هي وسعر احتيا المصنف لما هو الحق فيها فقول بعض
الشرائح اعظم وجودها في الذهن او في الخارج عطفه عن صنع وجودها
2 **الخارج** واعترا بلزوم لازم الاعم لان اده ويشي ذلك لازم
الماهية كالانقسام بنتا وبين للانبياء فانه متى حقيقه ماهية
الاسباب امسح انكالك الانقسام بنتا وبين عنها **او** لا يكون ذلك
اللازم لارها الا بالسطر الى **الوجود** كالحيز الجسم فانه لازم لوجوده
فقط لا لماهيته لان ماهيته المركب العابل للأبعاد والحيز لا يلزم
هذا المفهوم اما بلزوم وجوده فقط والمراد بالوجود هو الوجود الخارج
فقط لا الذهني المعتمد في الدلالة الا التزاميه لعني الرمي تصق من
اللزوم في الذهن تصور اللازم كما يوهه ذلك الخارج ايضا والالزم
بمع تقسيم اللازم مطلقا الى بين وغيره لان هذا هو البين بالمعنى
الاخص قيودي الى تقسيم لازم الوجود الذهني الى بعته وعده ولا تقسم
البين ايضا الى قسميه لذلك لا يعال **اللازم** الماهية من حيث هي ذهني
ايضا ضرورة كونه ما يحصل في الذهن كصنوعها فيه فيكون بينا بالمعنى
الاخص ايضا ولا يصح التقسيم الثاني لانا نقول الواجب في حق لزوم
لها ان يكون منصفه به حال وجودها في الذهن لان يدرك هو باجزاءها
لان متساواه الروايات الثلاث للقامتين لازم لماهيته المثلث ولا يدرك

بادراكها ثم لازم الماهية قما **بين** والبين قما احصوا
لان اللازم اما ان **يلزم بصورة من تصور الملزوم** فهذا هو اللزوم
الاخص كالمقتضاتين فانه يمنع تصور مفهوم الابن بدون الاب والعكس
او يلزم من **تصورها** اي اللارم والملزوم **الحزم باللازم** بينهما هذا
هو اللزوم الاعم كالانقسام بنتا وبين للاربعه فان من تصور الاربعه
وبصور الانقسام بنتا وبين حزم لمجرد التصورين بلزوم الانقسام
بنتا وبين للاربعه وكون اللزوم بالمعنى الاول اخص وبالمعنى الثاني اعم لانه
متى كفي في حق اللزوم تصور طرف واحد كفي فيه تصور طرفين ضرورة
ولست كفا كفي تصور الطرفين كفي تصور طرف واما المصنف فقد جعل
مقسم الاعم والاخص هو نفس اللازم البين ولا يحكي ان **الشيء**
بين اللوازم انفسها لا ينحصر في العوم المطلق كما لا ينحصر فيه اللزومات
ولا بد من رد كلامه الى جعل البين صفة للزوم ثم قد جعل البين ومقاله
فبين لمطلق اللازم ولا يحكي عليك انها محتضات بل لازم الماهية كما صرح
به القوم لان البين واخصا صفتا مانفع في الدهن في اصطلاحهم
كما ترك في عبارة المصنف من جعل التصور مناط لللازم **واما غير**
وهو خلافه اي بخلاف البين في معنييه كساواه الروايات الثلاث في
المثلث هكذا **لعمري** هكذا **فانه** فاما متساواهاتها لازم
لماهية المثلث لكن الحزم باللزوم يحتاج الى برهان هندی **والا** يمنع
انكالك كل منها عن معروضه بل كان ما ينفع عنه بالفعل او لا مكان
فعرض مفارق بدور كحركة الفلك والفرق بينه وبين لازم الوجود
الخارج كالحال الانكالك عقلا وعدمها **او** **بسرعه** كحركة الخجل
وصفره الوجه **او** كتنوادر الشهاب **خاتمة** **مزموم** لفظ
الكلم وهو المقول على كثير من **لسمى** **كلم** **مسطحا** لكونه مازجا به اصطلاح
المنطق ولاحت المسطحي الا عن هذا المفهوم **ولسمى** **معروضه** اي ما
يعرض له هذا المفهوم وهو اكنوان مثلا **كلم** **طبيعي** لانه طبيعي
من الطبائع او لانه موجود في الطبيعة اه في **الخارج** **والمجموع**
من العارض والمعرض تسمى كليا **عقليا** لعدم وجوده الا في العقل
لان جزاءه الكلي المنطقي وهو مفهوم اعتبره العقل فقط **وكذا** **الارواح**
المتحدة التي شملها تحت الكلي وهي اكنوت والنوع والفعل والخاصة
والعرض العام مفهوم كل منها مفهوم منطقي كلي مسطحي ومعروضه
طبيعي والمجموع عقل **واعلم** ان في وجود بعض هذه الكلمات في الخارج
خلافا اما المنطقي والعقلي فلا وجود لها الا في العقل وفاقا لار المنطقي
انما هو مفهوم اعتبره العقل فقط والعقلي مركب منه ومن الطبيعي
جزءه **وه** **عقل** **وما** لا يوجد جزءه الا في العقل لا يوجد هو الا فيه واما
الطبيعي فقد ذكر بعض اهل الحكمة انه موجود في الخارج واستدلوا بان

محمولا لانه حمل على الموضع سواء وقع حبرا او فعلا مقدما ايضا
والدال على التبيه رابطه وهي تكون ثنائيه وعبر رمانيه
ولما نعت الحكمه الى اللغة العربيه وكان الروابط في اليوناني والعجم
هشت ونبوذ واستثنى والحركه المولد على الحرف الاخير من الكلمه
وحد وامعنى كان صالحا للربط الزماني موافقا لمعنى الروابط
الزمانيه من تلك اللغتين ولم نجدوا للرباطه عبر الرمانيه هناك
هنا فجاء بصوره الضمير المفضل وهو معنى قول المصنف **ودر**
لها هو ونفع مشبه كونه هو عالم ومحد ووجه للشعور بها كونه
زبد عالم والعصيه مع ثبوتها شيء بلائيه ومع حدتها ثنائيه فان
قلت هناك حيز رابع للعصيه وهو التبيه فلم يجعل لها لفظ رابع
بدل عنها قلت **اللفظ الدال على وقوع التبيه اعني ضم** احد الحيزين
الى الاخر دال على التبيه دلاله واصحه الترابيه ولهذا اذال المصنف
والدال على التبيه ولم يقل والدال على وقوع التبيه اشار الى انها
كانها معنيان شاذيان بعبارة واحدة **والا** لكن الحكم فيها ثبتت شيء
ليس اوسع منه **فقطه** مصله او مفضله وسالني بيان افت مهاد
السره **وسمي الحيز الاول من الشرطيه مقدا** **والثاني ثانيا** لتلوه المقدم
والموضوع في الكلمه ان كان محضا معينا كونه يدوام **بمعنى** **القياسيه** **كحقيقه**
نسبه لها الى موضوعها لانه الاشتراك فيها **وتخصيصه** ايضا لخصوص
الموضوع **وان كان الموضوع نفس الحقيقه** يعني مراد من الموضوع هو
المعنى المشترك **وطبيعته** اي فالعصيه شيء طبيعي كحوال انسان نوع
والحيوان غرض فانه مشترك من الانسان والحيوان الى الطبيعه
المشتركة لا مناع ان الحكم بالنوعيه والخصسيه على الافراد كلها
بعضها وهذه العصيه لا تعتبر في المعلوم لما عرفت من ان الحكم
الطباعي انما هو وصفيه العلفي ووصفه المطلق انما هو الحكم
المفهومات اصادف عليها الموضوع وهي الافراد والطبيعيه ليست
منها وانما وقع التعريف لها استنبعا لا قيام القضيه بهذا التقسيم
والا لكن الموضوع محضا ولا نفس الحقيقه **فان بين** فيها **لحيه** **افراذه**
سواء كانت الكلمه **كلا** من الافراد **او بعضا** منها **لتخصيصه** اي فالعصيه
نفس الموضوع **لخص** افراد موضوعها **كليه** **لما بين** فيها **لها** **افراد** الموضوع
واقع الحكم عليها **او حريه** ان بين فيها بعض من افراد الموضوع غير
معيين **وماه** **البيان** **سورا** احد من سور البلد المحيط بها كأنها
تد بيان الكلمه والعصيه محيط بافراد ما بينه منها قصور الموجبه
الكليه لفظ كل وما في معناه كحوال انسان حيوان والحريه لفظ
بعض وما في معناه كواحد كوحده الحيوان انسان وسور التالبيه
الكليه لا شيء من الاثنان كحريه بعض ليس والاول ليس بعض

وافضل **حيه** ان اضافه البعض ان كانت عهده كما هو اصل وضع
الاضافه تكون موضوع العصيه معينا ولا تكون حريه لا بشرط
عدم التعيين في الحريه وان كانت الاضافه حسيه كما يستعمل
ذلك كثيرا واليه نظر المصنف لانه انما بحث عن الكليات تكون البعض
نكر في شيان التفي ولا غيره بالعريف اللفظي كما لا عبره بدوي تعريف
العهد الذهني وحسنه تكون ليس بعض في قول التالبيه الكلمه وبالوا
ايضا وليس كل حكم ليس كل حيوان انسان **والقول ان** **التب** **كعلم** لا
يوتي به **الاسلب** المحمول عن الموضوع فلو كان محمول هذه التالبيه هو
الاثنان لكان معناها سلب الاثنان بيه عن كل افراد الحيوان فتكون
في قول كل حيوان ليس بالانسان وانه كذب فيعين ان يكون السلب في مثل ذلك
اما السلب التبيه التي دخل عليها عن موضوع محدد ولو سلبت شي عنها
اي ليس احيى كل حيوان انسان فتكون مصله اولين كل حيوان انسان حق
فكون محصيه **والى** مثل ذلك اشار طيب الدين في بعض المكيه حيث قال
اي ليس الامر كذلك فانه لا يلزم صدق السلب الداخل على سور
الموجوده الكلمه **الا** هذا الاعتبار وحاصله ان حرف السلب ان دخل على سور
المحمول هو لسلبه عن الموضوع وان دخل عليها كان لسلب التبيه منها
نظرا ما في القيد ولو لم يفسد وكانت الكلمه بعد كماله صير الان كحرف
رفع حيزها كقول ابي الطيب **ك** مثل ما شبهه بالزحل يشمل **ل** **ت**
والاسيب **وما** **كليه** افراد الموضوع **فقطه** **لا** **لها** **عن** **السور** **المبين**
لكليه الافراد وانما تكون مصله وهذا اتفق عدم لزوم السلب الحربي
لرفع الاحباب الكللي لان رفع الاحباب الكللي يحقق بعدم تحقق
الحكم به اعني ادعاء النفس وذلك اعم من تحقق السلب او الاحباب
كليس او حريه لان رفع الحكم عبارة عن رفع ادعاء النفس
وعدم ادعائها به لا يستلزم وجوده ولا وجوده بعبارة في الخارج ولا
ما فيها **والاسيب** **وما** **كليه** افراد الموضوع **فقطه** **لا** **لها** **عن** **السور** **المبين**
المبين لكليه الافراد وانما تكون مصله حيث لا يصلح لان يشار لها الى
نفس الطبيعه كما تقدم لعدم السور لا يوجب كونها مصله على الاطلاق
والمصله تصلح لان تكون كلمه او جريته كسب فرائض المقام كحوال انسان
في حيز والحيوان انسان والافراد حيوان **وبلازم** **الحريه** **لا** **لها**
ان محلت لان تكون كلمه فالحكم بها على المحل حكم على البعض وان لم يصلح
الا ان يكون حريه فالحكم على الحيز حكم على مطلق الافراد الذي هو حقيقته
واعلم ان التالبيه اعم من الموجد لانه **لا** **في** **الموجب** **من** **وجود**
الموضوع اما وجوده **فقطه** **في** **الخارج** **وهي** **التي** **تسمى** **لها** **حريه** **ك**
العالم محدث وكونها او وجودا **فقطه** **فقطه** **اي** **بالعصيه**
تسمى الحقيقه كحوال غنقا طائر اي كل ما له وجوده من العباد
لما كان طارا **او** **وحد** **هنا** **اي** **لا** **وجود** **له** **الا** **في** **الذهن** **فقطه** **فقطه**
اي فالعصيه تسمى الذهنيه كما في الطبيعه لعدم وجود الطبيعه الا

وهو المعنى
الذي هو
المقصود
منه

في الذهن على الاصح وهذا الوجود مشترك التالبيه والموجبه فيه
 ضرورة توحيد الحكم في كل القضايا الى ملفت اليه وهو الوجود الذهني
 الا ان هذا الوجود لما لم يعتبر في قضايا العلوم كما عرفت حكوا عموم
 التالبيه في القضايا المعبره ووجه عمومها ان احباب الشيء لغيره فرع
 عن وجود الموجب له في نفسه بخلاف السلب لان الاحباب لما لم يصدق
 على المعبرومات وجب ان يصدق السلب عليها والا لارفع البعضان
 فيصح ان يكون الموضوع مع التلب معدوما لعدم المقابل للوجود
 المعبرين في العلوم ويصدق التالبيه حسدا ولا تصدق الموجبه
 كقولنا كل شيء بعد محذو ليس يصدق ولا يصح كل شيء بعد غير محذو
 لان معنى التالبيه ان عدم التصديق ثابت للشيء الذي بعده وبوجه
 له فرع بوجه في نفسه بخلاف سلبه عنه فيصح وان كان معدوما كما
 عرفت **وقد جعل حرف السلب حرفا من حروف** واحدا من حروف القضية
 كقولنا اللاحقون جاد او اتحاد لاصحوان او من كليهما كقولنا اللاحقون
 لاثان وهذا في الموجبات واعتبره في السوالب **فتسمى** القضية
 حسدا **معدوله** لانه عدل بحرف السلب عن موضوعه وهو التلب
 حيث لا يخرج القضية بوقوعه حرفا من اخرها عما كانت عليه من
 احباب او سلب والفرق بين المعدولات الموجبات والسوالب معنوي
 ولغطي اما المعنوي فما تقدم من اشتراط وجود الموضوع محققا
 او مفترضا في الموجبات واما اللغطي وان كانت القضية ثلاثيه
 فتقدم الرابطه على التاليب تحقق العبدول كونه هو ليس
 بكاتب وتاخيرها عنه تحقق الحصيل كونه بد ليس هو بكاتب
 وان كانت ثنائيه فتنبه المتكلم في تقدم الرابطه او تاخيرها او
 ما جرى به الاصطلاح من جعل ليس مع عدم ظهور الرابطه
 للحصيل ولا وغير وكونها للعبدول واعلم ان تنبيه المحول الى
 الموضوع في القضية المعقوله والمفروظه لا بد لها من كفيه في الواقع
 من كونها ضروريه الثبوت او الاسف او الامتناع او ممكنتها او
 نحو ذلك من الجهات التي سعرف ان شاء الله تعالى وهذه التسليمه لازمه
 للتنبيه وقد سموها ماده القضية وان كانت مادتها في التحقيق هي
 عين الموضوع والمحول والتنبيه الا ان التنبيه اشرف الاجزا
 فجعلوا الارزما هو الماده لسميه للارزم الجزء الاشرف باسم الكل
 وهذه التسليمه بانيه للقضية المعقوله في العقل **وقد صرح بكيفية**
التنبيه في اللفظ **فوجهه** اي بالقضية تسمى موجهه لان ذكر حقيقتها
 اللازمه لتنبيهها في الواقع **وما به البيان** من لفظي المفروظه او
 عقلي في المعقوله يقال له **وجهه** للقضية ويكون صادقه ان طابقت
 الواقع وكاديه ان خالفته كما لو كانت كجهه حاكمه بالضرورة والكسفيه
 في الواقع امكان او كونه ذلك اذ عرفت ذلك للموجبات الذي حركه العاده

بالبحث عنها بل ان عكس فصيحه منها ست بشايط وهي التي تكون
 مفهومها اجابا واحدا او سلبا واحدا في اللفظ والمعنى ومنها سبع
 مركبات وهي التي يركب مفهومها من سلب واحباب والمصنف جعل
 التالبيه بما يما كما ستعرف **وان كان الحكم بضرورة التنبيه مادام ان الموضوع**
 بانيه كحواضر الالان حيوان مادام ان ثانيا في الموجبه وبالضرورة
 لا شيء من الالان كحرم مادام ان ثانيا في التالبيه **بضرورة مطلقه** اي
 والقضية شيء مطلقه اما الضرورة فظاهر واما الاطلاق فلقد
 تعبد الضرورة بوصف ولا وقت او كان الحكم بضرورة التنبيه
 اجابيه او سلبيه **فادام وصفه** اي وصف الموضوع العنواني كقول
 كاتب تنحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وان تحرك الاصابع ليس
 ضروريا لذات الكاتب اعني من حيث هو ان بل بشرط انصافه وصف
 الكتابيه وهذا في الموجبه ومثال التالبيه لا شيء من الكاتب ساكن
 الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فان سلب سكون الاصابع ليس ضروريا
 لتلب الكاتب الا بشرط وصف الكتابيه **فشرطه عامه** اما تسميتها
 بالمشروطه فلا سماها على شرط الوصف واما كونها عامه فلاها اعم
 من المشروطه الخاصه كسعرها والمركبات **ارسامه** او كان الحكم
 بها بضرورة التنبيه اجابيه كانت او سلبيه **في وقت معين** **وقتيه**
معينه اي هي شيء وقته معينه كحواضر الالان كل من مختلف وقت
 التربع او نحو ما عرفت النصف اعني كون نصف الفلك يسير بين
 الشمس او في وقت **غير معين** **فشرطه مطلقه** اي هي شيء منتشر
 لا انتشار وقتها مطلقه لا اطلا فها عن قيد اللادولم او اللاصروه
 ومثالها في الاحباب والسلب ما ذكره الوقتيه المعينه محذوفا
 بحسين الوقت واعلم ان القوم لم يجز عاداتهم بالبحث عن هالتي السطبي
 اعني الوقتيه المطلقه التي سماها المصنف معينه والمشرع المطلقه
 بما علم انه قد يقع اللبس بين هذه المنتشره المطلقه وبين المطلقه
 العامه فان احداهما تهم للاخرى وهو كذلك باعتبار الواقع
 لا باعتبار المفهوم لاحد فبعد عدم التعيين في المنتشر المطلقه واما
 المعينه والتنبيه كسماها وبين المطلقه العامه عموم مطلق من جانب
 المطلقه العامه لعدم اخذ قيد التعيين فيها وكذا استناد بين احتمالها
 المنتشره المطلقه بحسب التحقيق لا المفهوم فتبايى والذي كانت
 تنعزم له من بيان التنبيه فيما بين الموجبات ما جمشت الحاجة اليه
 لزوم الالتباس كما وقع هنا وما يتوقف عليه بفتح لفظ الكتاب
 وباني التنبيه فيما بين التواني بطول اسفيا وقافي موضع العلم والحكم
 للفتن بطلع عليه في المطولات **ارسامه** او كان الحكم في القضية **بضرورة**
ارسامه مادام الذات اي ذات الموضوع **فدائمه مطلقه** ومثالها
 ووجه تسميتها ما مر في الضروريه المطلقه الا ان لفظ بالضرورة بيد
 لفظ دائما وهذه اعم من تلك لان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك

وسان اما عند ان كان **الشرط** لثبات الحزن سمي بذلك لتفانيد
طرها كاستحقاق من الامسلة وان كان التفانيد في الحقيقة اشبه **والا**
نكن السابغ لذات الحزن بل مجرد اتفاقه في الواقع **فالفقيه** كقولك
للا سودا الذي اعني في الواقع كونه غير ثابت اما ان يكون هذا السودا
او ثابتا فهي ماله الجمع والخلو واما ان يكون هذا الاستود ولا ثابتا
فهي ماله الخلو **فالحكم** بالانفصال او الانفصال الواقع في القضية
الشرطية مفصلة كانت او مفصلة **ان كان** على جميع **فقد** يراد زمان
المقدم واحواله الممكنة الاجتماع معه في اللزومية والعنادية
او الكاينة في نفس الامر في الاتفاقين لان تقدير اجتماع عدم
التالي مع المقدم ممكن والاكوان بينهما ملازم ذاتي ومع ذلك العدم
لا يتصدق في الاتفاقية اما اللزومية فاداءت كلما كان يراد انشا ثباتا
حيوانا فعنده ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الارزاق
كل حال من الاحوال الى يمكن اجتماعها مع انشائية يراد سلبيته
ان شئت لكونه دائما او فاعدا او كون الشمس طالعه او كون الخمارا ههنا
او غير ذلك مما لا ينهيه له لا مالا يمكن من الاحوال اجتماعها معه
كحال عدم التالي وحال عدم لزومه في اللزومية وحال صدق الطرفين
في العنادية لان التالي لازم للمقدم والمقدم اذا قدر مع اخذ
هذه الاحوال استلزم عدم التالي او عدم لزومه فلا يكون التالي
لازم للمقدم والاكوان المقدم مستلزما لبعضين وهو محال
فادان الحكم كذلك **فالحكم** اي والفقيه عليه وسورها في الوجه
المفصلة كلما كونه متى كقولك كلما او متى كانت الشمس
طالعه والنهار موجود والمفصلة دائما كقولك دائما اما ان
يكون الشمس طالعه او لا يكون النهار موجودا وفي التالبيه
المفصلة او المفصلة ليس البتة كقولك ليس البتة اذا كانت
الشمس طالعه والليل موجود او ليس البتة اما ان يكون الشمس
طالعه واما ان يكون النهار موجودا ثم لا يخفى ان استعراق
امثلة المتصلات والمفصلات الحقيقية وعبرها الروما واتفاق
ما بطول واعتبرها انت **او** كان الحكم في الشرطية على **بعضها مطلقا**
اي بعض نقادير المقدم على الاطلاق من غير تعيين ذلك البعض
كقولك في المفصلة قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان
الحكم يلزم الانسانية للحيوانية اما ان يكون على تقدير كون الشيء
باطنا وفي المفصلة كقولك قد يكون اما ان يكون الشيء حادا او ناميا
فان الحكم بالعناد بينهما اما ان يكون على تقدير كون الشيء حادا مجردا
عنها كالافلاك والعقول **في ثبته** وسورها موجه قد يكون

وتتاليه قد لا يكون وادخال حرف السلب على بنور الكلية
او بعضها معينة كقولك ان حقتني اليوم اراكم اكر منكم
فالفقيه اي والفقيه سمي بحصيه ولا تخفى عليك ان الكلية والجزئية
والحقيقة اما ان يكون باعتبار كلية الارزاق والاحوال وسورها
وبعضها فهي في الشرطيات كاذبا الموضوع في الجليات ثم يعتبر
النقادير بما تقدم هو المشهور وثمة تفسير آخر وهو ان المراد
بالاحوال الممكنة الاجتماع وهي المشابهة بالوضع عندهم ايضا
هو ما يحصل من وضع مقدمه اخرى مع الشرطية من نتيجة صادقة
كقولك كلما كان يراد انشائا كان حيوانا وكل انسان باطن ينتج ثبوت
الشمس للمقدم وهو حاله له حاصله من تقديره مع المقدمه الاخرى
وقد قيل على الاول ان الامور المقدمه الاجتماع مع المقدم
ممكن كونه دائما والشمس طالعه وجود ذلك امور موافقه له في
الوجود لا احوال حاصله له **واحيث** بان اقر انه بذلك الامور
حاله غير هائبله كما ان الصرب غير الصاربيه والمضروبيه
وان كان هو مبداها **الا** يمكن الحكم على جميع النقادير ولا على بعضها
فالحكم عن السور يكون مع لفظ الووان واذا في المفصلة واما
واو في المفصلة والمذكورات حروف سرط لا استوار **وطرفا**
الشرطية في الاصل قبل دخول اداة الشرط **فصيتان اما احدهما**
ركبتا مفصلة كقولك ان الشيء انسانا كان حيوانا او مفصلة كقولك
ان يكون العدد زوجا او فردا **او منفصلتان** ركبتا مفصلة واحده
كقولك ان الشيء انسانا فهو حيوان وكل لم يكن الشيء حيوانا لم يكن
انسانا او مفصلة كقولك اما ان يكون ان كانت الشمس طالعه
والنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعه لم يكن
النهار موجودا **او مفصلتان** ركبتا مفصلة كقولك دائما اما ان يكون
يكون هذا العدد زوجا او فردا فدائما اما ان يكون مفصليا
منها وبين او غير مفصم او مفصلة واحده كقولك ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا واما ان يكون زوجا او لا فردا **او مختلفتان**
ركبتا مفصلة والاولى كلية والثانية مفصلة كقولك ان وجود
طلوع الشمس على لوجود النهار وكل كانت الشمس طالعه والنهار
موجود او عكسه كقولك ان كل كانت الشمس طالعه والنهار موجود
فوجود النهار لازم لطلوع الشمس **او** والثانية مفصلة كقولك
كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد او عكسه كقولك ان كان هذا
زوجا او فردا كان عددا او الاولى مفصلة والثانية مفصلة كقولك
كل كان ان كانت الشمس طالعه والنهار موجود فدائما اما ان يكون
الشمس طالعه واما ان لا يكون النهار موجودا او عكسه كقولك

كان دائما اما ان تكون الشمس طالعه واما ان لا تكون النهار موجودا
وكما كانت الشمس طالعه والنهار موجودا او كبتا منفصله ولا فرق
بفريق الحال بين تقدم احرك المختلفتين منها على الاخرى وتاخرها
لان الحكم في المنفصل اما هو بالعناد وكل واحد منهما يدرى او تاخرت معاقبه
لاحتنا بخلاف المركبتين منفصله فان الحكم فيها بان احدهما لازم
والاخرى ملزوم فانهما يكون هي التالي يكون هي اللازم وانهما يكون
هي المقدم يكون هي الملزوم بحسب المفهوم من التركيب وان لم يكن
ان تكون التالي ملزوما لاخر فلان كانت افتام المنفصله المركبه من مختلفتين
شبهه ولم يكن افتام المنفصله المركبه من مختلفتين الا ثلاثه حليه
ومتصله اما ان تكون الشمس على لوجود النهار واما ان يكون كليا
كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا او حليه ومنفصله اما ان
تكون هذا الشيء ليس عددا واما ان يكون اما زواجا او فردا او متصله
ومنفصله نحو اما ان يكون كليا كانت الشمس طالعه والنهار موجودا
واما ان تكون الشمس طالعه واما ان لا تكون النهار موجودا هذا
والاخرى عليك ان هذا القسم لا يختص بلزوميه ولا عناديه ولا
وفايه ولا كلييه ولا حرييه ولا حصيه واعتبره في الكل حيث
سنت وطرفا الشرطيه ان كانا قضيتين تامتين **الايناهرحتا**
رباده الاتصال والاصال عن التام فصارنا قضيه واحده
فصل التناقض من احكام القضايا ومباحثها المحتاج الى
معرفة لبرهان وفرد الاشكال الثلاثه الاخرى الى الاول على العكس
وتوقف القطع بوجه العكس على ابطال نفسه وهو المشي بقياس
الخلف كما ستعرف ان شا الله ولذا اقدمه على العكس وايضا لما
كان الدليل قد لا يقوم على صدق المطلوب ابد ابل اما على ابطال
نفيض المطلوب ويلزم منه صدقه واما على تحقيق ملزوم صدق
المطلوب وهو ما يكون المطلوب عكسه ملزم صدقه فلهذا كان احتياج
الى بيان النقيض والعكس وعرف بانه **احلاف القضيتين**
يلزم لدراته من صدق قل من القضيتين كذب الاخرى وبالعكس
اي ومن كذب كل منهما صدق الاخرى فالاحلاف جنس وباصافه
الى القضيتين كخرج اختلاف المفردين نحو الشا والارض ونقوله
بحسب يلزم ان يخرج اختلافهما بالكل والاتصال والافتصال او
بالعدول والتحصيل بالاحباب والسلب لكن لا يجب يلزم ذلك نحو
مرد ساكن مرد ليس يتحرك وسقييد الملزوم بالذات كخرج ما يكون
مخصوصا للماده كما تقع بين كلمتين او حريتين يكون الموضوع فيها
احض نحو كل انسان حيوان او بعض الانسان حيوان وكل انسان او
بعض الانسان ليس حيوان فان صدق احدهما وكذب الاخرى لا

لذات الاختلاف بالاحباب والسلب ولا تكونها كلمتين وحريتين
بل لان سلب الاعم عن الانقض كاذب ولانها قد يختلفان كلمتين
بالاحباب والسلب مع كدبهما معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من
الحيوان انسان وحريتين مع صدقهما معا نحو بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان ليس انسان وكخرج ايضا بذلك الفيد ما
يكون صدق احدهما وكذب الاخرى سلب اللازم المتساوي في
احدهما كقولنا انسان زيد ليس بناطق فان ذلك لا لذات الاحلاف
بالاحباب والسلب بل لان باطقا موحدا او مستلوبا في قوم انسان
كذلك **وحسب لابد في الناقض من الاحلاف** بين القضيتين في
الكم اي في الكليه والحرييه لان الموضوع حسب يكون اعم بكذب
الكليتان وصدق الجزئيات كالمثالين اللذين مرزا ولا يخفاك
ان شرط الاحلاف في الحكم لا يعتبر في الخصوصيتين وانها لا
تشاركان المحصورتين الا في اشراط احلاف **الكلم** اي الاحكام
والسلب **والكم** التي هي نحو الضرورة والدوام كما مر بعضه
واشراط الاحلاف في الكليه لان القضيتين في ماده الامكان
تكدبان معاضدتين لان المحقق الامكان محسب وصدقان
معامكتين لذلك نحو الضرورة او الامكان كل انسان كاتب
وبعض الانسان ليس بكاتب ولا بد ايضا من **الاتحاد والاصال**
اي ماعدى الكم والكيف والكيفية وذلك ثمانى وحدات الاتحاد
موضوعها **الاتحاد** نحو لهما **الاتحاد** شرطها والالتم التناقض
في نحو اللون مفرق للبصر اللون ليس بمفرق للبصر حسب اراد بالاول
الايض وبالنسبة الى الشود لان شرط المفرق كونه ابيض **الاتحاد**
في الجرد والكل والالتم التناقض مع الاختلاف بها نحو الزكي
استود الزكي ليس باستود حسب اراد بالاول بعضه
وهو ماعدى طفرم وشبهه وبالنسبة كله **الاتحاد** الرقاب **الاتحاد**
المكان **الاتحاد** 2 الاضافه والالتم التناقض مع الاحلاف
فيها نحو يد اب لعمر زيد ليس باب اي ليكر **الاتحاد** في
الفعل والفعل والالتم التناقض مع الاختلاف بها نحو الجرح
مكرب الدن اي بالقول الجرح ليس بمكرب في البدن اي بالفعل
وقد جمع هذه الوحدات بعض سعة العلم في قوله **الاتحاد**
الاتحاد تناقض هشت وحدته ايد ان **الاتحاد** وجهه موضوع ومحول ومكان **الاتحاد**
الاتحاد شرط واصافه كل حري **الاتحاد** قوة فعل استدر اخر زمان **الاتحاد**
ورديها الماخرون الى وجهه الموضوع والمحول والفار الى
وجهه المشبه الكليه اعني المشبه بين التي هي مورد الاحباب
والسلب لا المشبه التي هي الاحباب والسلب على المشبه التي وردي

كل فرد وجب ان تصدق على كل الافراد لان الكل انما هو مجموع
الافراد فهي احزاه ولازم الجزم لكل واحد واذ صدقت على
كل فرد ولم تصدق على كل الافراد كشف ذلك عن خلافتين وايضا
لا بد لكل من قصيني طري التزديد بالنسبة الى كل فرد من ان يكون
مفهومها هو مفهومها قبل التزديد او غيره ان كان غيره لم يكن الرد
بين القضيي وان كان اياه لم يكن بالنسبة الى كل فرد اما ان
يكون محضه او غير محضه الاول باطل اذ المحض لا يكون ايضا
للجزم والثاني اما جزئية او كلية الاول باطل ايضا اذ الجزئية لا
يكون بعضا للجزئية والثاني وهو الكلية مفهوم واحد غير متمم
الى ما يكون بالنسبة الى كل فرد وما لا يكون هو ذلك معلوم من ضرورة
الضمانه وصرح به المصنف في شرح الشرح الشكل الثاني حيث قال
اذ لا معنى لصدق المجموع الاصدق لكل وهذا التزديد بخلاف
صعق بيان انعكاس التاليف الجزئية بدليل الافتراض لان فرض
الموضوع تحكما بعد ما يحضيه والزاع انما هو في انعكاس غير
التحقيقه وان المراد بالتحقق ما هو اعم من الوضع والاستيعال
اعني تحقق المعنى المتزايد سواء عبر عنه بلفظ كلي كالعلاقات المراد
لها فردا وعبر كلي كالاعلام **فصل** قد عرفت الحاجة الى انعكاس
وهو لازم للقيضية كما سبق ذكره ان شاء الله وهو قسمان
عكس بين الطرفين وعكس بينهما والثاني يسمى عكس المقيض
والاول يسمى العكس المتبادل وحقيقته **بديهي** في القضييه حمليه
كانت او شرطيه الا المفصله وانه لما كان الحكم فيها بالتعاقد بين
الطرفين وهو في تقدم احدهما وتأخير الآخر لا يحصل لم يعتبر
لها عكس لعدم المعانده فيه ومعنى التبدل جعل احد الطرفين في
الذكر موضع الآخر حتى يتكون المحول في اللفظ موضوعا في العكس
ولا بد ان يكون ذلك التبدل **مع** **صدق** في العكس حيث كان
المعكوسه صادقه لان العكس كما عرفت لازم للقضييه فمنع ان
يصدق الملزوم بدون صدق لازمه لانها **كيف** يقولون
العكس لازم للقضييه والمعلوم ان لا عكس للتاليف الجزئيه لا بانقول
العكس مقول بالاشراك على محسبي احدهما ما يحصل بالتبدل بل من
قضييه صادقه وهذا هو المراد المتعارف في الفن والثاني هو التبدل
نفسه اعني المعنى المتدبري من العكس الذي عرفت به المصنف هنا
وفي الاسبق والمثل كاستبان وهذا المعنى لا وجه له ولا تعريف
المصنف به واذ كان مفهوم العكس هنا هو ما يحصل بالتبدل ليس قضييه
صادقه فلا بد ان نفس المذكور اذ يصير معنى قولهم العكس لازم
للقضييه ان كل قضييه حصل من تبدل طرفيها قضييه صادقه وذلك
الحاصل لازم لها حتى لم يحصل من تبدل طرفيها قضييه صادقه كالتاليف

الجزئيه لا لازم لها وفي ذلك واضح وحاصله ان اللزم في العكس
للعهد اي عكس القضييه لازم لها فلا اسكان ولا بد ايضا من بقا **اللفظ**
اي الاحكام والشرط حتى لو كان الاصل موجبا او مستويا كان العكس
منه **راي** عليه كانت او جزئيه حمليه او شرطيه **اما** **العكس** باعتبار
الكم **حيث** هو **مجموع** **المحول** في الحكمه **او** **التاليف** في الشرطيه نحو كل
انسان او بعض الانسان حيوان او كل كانت الشمس طالعه فالضوء موجود
ومع عموم منع في العكس حمل الاخص او لزومه له حمل او لزوم كليي
والثالثه **التاليف** حمليه او شرطيه ايضا **سبع** **تاليف** **كلمه** لان السلب
الكلي اما بصدق حيث يكون الموضوع قايما للمحول وقد عرفت ان مرجع
المتبائنه الى التاليف كليي كما سبق فادامد في لاس من الانسان
نفس وجب ان يصدق عكسه لاس من النفس بانسان **والاصد**
نفسه وهو بعض النفس انسان فحصل له حياه صغيرا للشكل الاول
والاصل لكليه كبريا له هكذا بعض النفس انسان ولاسي من
الانسان نفس سمع بعض النفس انسان وليس نفس ومن ذلك
لزم **سلب** **الشرط** **من** **قضييه** وهو محال نائيل امام صور التركيب
او مادته ليس من الصور لانها من الشكل الاول ولديه المانع
ولامن الاصل المحمول لانه لا نزاع في صدقه واما النزاع في
صدق العكس فوجب ان يكون ناشيا من الصغر التي هي قضييه
العكس فكون العكس صحيحا لمتناهيه ضروره عدم ارتفاع
القضيي **والثالبه** **ان** **تاليف** **العكس** **متلا** **هو** **مجموع** **الوجود**
في الحكمه **او** **المقدم** في الشرطيه كونه بعض الحيوان ليس بانسان
او قد يكون اذ كان الضوء موجودا فليت الشمس طالعه ومع
عمومه يمنع في العكس تاليفه عن الاخص او سلب لزومه له وهو
ظاهر وهذا بيان الانعكاس كسب الكم **واما** **عكس** **الجزئيه** فلا محلو
اما ان يكون القضييه المعكوسه من الموجبات او السوال **في** **الموجبات**
سبع **الدائمات** اي المرويه المطلقه والدائمه المطلقه اعني
البنطيين واطلق لفظ الدوام عليها لان الضروره اصناعا في كل
الشي والدوام عدم انعكاسه وكل يمنع الانكاس دايما لا العكس هي
اخص منه والاخص يستلزم الاعم بدون العكس **والثانيه** **اي**
العامات اي المشروطه العامه والعرفيه العامه والاربع
تكون عكوسه **حيث** **مطلوبه** **والا** **لزم** **سلب** **الشرط** **من** **قضييه**
بيان انه اذ اصدق كل كانت محرك الاصابع باحدى هذه الحماش
الاربع وجب ان يصدق بعض محرك الاصابع كانت حين هو محرك
الاصابع وسين بالخلف وهو ان يقال لو لم يصدق هذا العكس
لصدق بعضه وهو لاس من محرك الاصابع فكانت مادام محرك
الاصابع فبعض هذا البعض مع الاصل المعكوس هكذا حمل كانت
محرك الاصابع ولاشي من محرك الاصابع فكانت يصدق لاسي من كانت

بكانت بالضرورة او الدوام ان كان الاصل كذلك او مادام كانتا
ان كان الاصل احدهما العامين وذلك سلب الشيء عن نفسه وهو
محال ناشئ من بعض العكس كما عرفت فبطل النقيض وبطل العكس
وهو المطلوب **والحاشا ان** اي المشروطه العامه والعرفه العامه
المقتضية ان يلازم او الدوام الذات نحو بالضرورة او الدوام كل كانت
متحرك الاصابه مادام كانتا لا دائما تكون عكسها **حاشا** لانها
لازمه لعامينها ولازمه الاصل لازم للاختصاص **لادامه** ايضا نحو
بعض متحرك الاصابه كانت حين هو متحرك الاصابه لا دائما اي
بعض متحرك الاصابه ليس كانت بالاطلاق العام والاصل
نقيضه وهو كل متحرك الاصابه كانت دائما فيصير هذا النقيض
الحركه الاولى من الاصل المعكوس هكذا اكل متحرك الاصابه كانت
دائما وكل كانت متحرك الاصابه مادام كانتا شيء كل متحرك الاصابه
متحرك الاصابه دائما نعم نعم الى الحركه الثاني من الاصل الذي هو
مدلول لادوامه هكذا اعني جعل صغرا كما جعل مع الحركه الاولى
كل متحرك الاصابه كانت دائما ولا شيء من الكات متحرك الاصابه
بالاطلاق شيء لا شيء من المتحرك متحرك فلو صدق هذا النقيض
لصدق هاتان التبعات وانما اجتماع النقيضين وهو محال
به تبين صدق العكس المدعى هكذا احرزوا هذه الدليل
نظر لان عامه ما يلزم هو التردد بين بعضي حركي العكس
كما هو نقيض العكس المركب لان نقيض المركب هو المفهوم المردد
بين بعضي الحركي كما علمت **٩** هو ما يلزم من عدم صدق العكس المركب
صدق نقيضه وهو المفهوم المردد بين بعضي الحركي كما علمت **١٠** انه
وهو ان كان كادبا وكذا صدق صدق العكس لكن وعرفت مما
سبق ان بعض المركب خلافه وهو صادق هنا فلا يحقق هذا
العكس ثم هذا البيان انما يمتثل على توهم انعكاس الكل الى الكل
بواسطة انعكاس الحركه الى الحركه ليكون لادوام الاصل الذي هو
سلب كل مستلزما للسلب الحركي الذي هو مدلول لادوام العكس
وذلك باطل مما سبق في السوال وبان عليه اخبر من الحركه
ولا يلزم الاخص ليس يلزم للاعم واحق انها لا تعكسان الاخيه
كما لا تعكس الوقيتان والوجودات ان الاطلاقه عامه ثم وبان
اختلف هنا اما يتم به بيان صحة لادوام العكس في الاصل الكلي فقط
لان جزئيه كليتان تقعان كبر الشك الاول بخلاف الاصل الحركي
لكن حيث هرجه من شين لا يقعان كبر الله ولا يقع الحركه الثاني ايضا
صغر الكونه شالبا والبيان في الاصل الحركي انما يكون بدليل الافتراض
كما استشهد ان شالبا في عكس الثانيه الجزئيه ادراكات اخبري الحاشا
والوحيات اي الوقيته والمستشرق المركبتان **والوجوديات** اللازمه



واللازمه **والمطلفه العامه** ومثلها الوقيته المعينه والمستشرق
المطلفه اللتان هما من اللتان لما عرفت من شالبا والمطلفه العامه
كتب الحقيقه وعموم المطلفه تحت المفهوم وانعكاس الاصل
سليم انعكاس الاخص والسبع المذكورات **مطلفه** **١١**
وبانها واضح ما تقدم وبان **ولا عكس** **للممكنه** الكليه والحركيه
الموحيات لان بيان عكسها اما بالخلف وهو نقيض صم النقيض وهو
شالبا الى الاصل وهو ممكنه والثالثه لا يصلح صغرا في الشكل الاول
ولا الممكنه لا سترط عليه الصغرا كما ينبغي من زاي الرئيس واختيار
المتوخين له واما طريق العكس اي لو لم يصدق في عكس كل متحرك
الاصابه كانت بالامكان بعض العكس متحرك الاصابه بالامكان
لصدق لاسي من الكات متحرك الاصابه بالضرورة وبالعكس الى
لا شيء من متحرك الاصابه كانت بالضرورة وقد كان الاصل كل متحرك
الاصابه كانت بالامكان هذا اختلف وهذا البيان موقوف
على تحقق انعكاس الثالثه الضروريه ضروريه حتى بيان
ضرورة السلب امكان الاتجاب وانعكاسها ضروريه مما لم يجر فيه
بل انما انعكس دامه ودوام السلب لا بيان امكان الاتجاب فلهذا
كله حرم المصنف بعدم انعكاسها واما بالا فتراخى المصنف صدق
وصف الموضوع على ذاته بالفعل كما رأى الرئيس وانما محقق
عدم الانعكاس كالو فرضنا ان يرد الا يركب غير الرئيس فان صدق
كل جار بالفعل مركوب يرد بالامكان وبكذب بعض ما هو مركوب
يعد بالفعل جار بالامكان لان مركوبه بالفعل فليس ولا شيء من
الرئيس كان واما على رأي القاري في عدم اعتبار ذلك بل الاكتفا
بصدق عليه بالامكان فانه يحقق انعكاس الممكنه لان مفهومها
ان كل ما هو جار بالامكان فهو مركوب يرد بالامكان فبعض ما هو
مركوب يرد بالامكان جار لاجاله **ومن السوال** الكليه **عكس**
البراهين **دائمه** **والعامتان** عرفه **عامه** **الحيه** **والبيان**
بين ما سبق وبان لكانه بقي هنا ان يقال العكس عبارة عن اخص
وقبيه تلزم الاصل بسبب السلب والدائمه ليست اخص من الضروريه
والمشروطه بل هما اخص منها فلم لا انعكس الضروريه المطلقه والمشروطه
العامه كفثها **والحواس** انه كونه ان يوجد صفة ثابتة لشين
لكن يثبتها لاحدهما بالفعل والآخر بالامكان نحو المركوبه لزيد
ثبت للرئيس بالفعل والجار بالامكان فصيح بالضرورة لاسي من مركوب
زيد بالفعل جار في الضروريه المطلقه او مادام مركوبه في المشروطه
العامه ولا يصح بالضرورة لاشي من الجار مركوب يرد في الضروريه
او مادام جار في المشروطه ايضا لصدق نقيضه وهو بعض الجار
مركوب يرد بالامكان ولان مفهوم الثالثه الاولى الى هي الاصل

مناقاه وصف المحول المجموع وصف الموضوع وداته ومفهوم فكشها
مناقاه وصف الموضوع المجموع وصف المحول وداته ولاشكران
المفهوم الاول لا يستلزم الثاني بيانه ان ضرورة انما المركوبه
بالفعل عن احوال لا يستلزم ضرورة انما المركوبه عنه بالامكان
لان الفعل اخضر من الامكان وانما لا يحصل لا يستلزم انما
الاعم وهذا خلاف انعكاسها الى الدائم فان ضرورة ان المركوبه
بالفعل عن احوال لا يستلزم ضرورة انما بفعلها عنه فلهذا وقع الجزم
بانعكاسها الى الدائم **وخاصة ان مركوبه** لانها لا ربه لعامة
ولا ربه الا لزم للاخص كما عرفت **لا دأية** انما يكون في الدوام
انما يكون **في بعض** لا في الكل بانه انما يصدق الاصل وهو لا يصدق
من الكائنات بانه مادام كانت لا دأية اي كل كانت بانه بالفعل
وبكذب عنك المقييد بل لا دوام في الكل نحو لا شيء من التاكثرت بكانت
مادام كانت لا دأية في كل التاكثرت اي كل كانت بانه بالفعل لا بعض
التاكثرت لانه كانت كالحق فلا يحقق في الدوام الا في بعض الدوام
هو عين الحق **والمتصف بوجه** سديم والشر في ذلك ان لا دوام التاكثرت
موجبه وهي لا يعكس الاجزئية كما عرفت قال البرزدي وفيه تأمل
ادلت ان انعكاس المجموع الى المجموع بواسطة انعكاس الاجزاء الى
الاجزاء كما شهد بذلك ملاحظه انعكاس الموجهات الموجهة فان
الخاصتين الموجهتين يعكسان الى اخصيه الدأية مع ان لكل
الثاني منها وهو المطلقه العامه الثالثه لا يعكس لها قدر انما
فليس وهذا شهد انما بان بعض المركبه لا يعتبر فيه لبعض
جزئها كما تقدم كحقيقه **والبيان** للعكوس **في الكل** من الموجهات
والتوالي المركبات والتاليات ما عدا اعيد الدوام في الاصل
الحزبي الموجه من الخاصتين لما تقدم ذكره وكذا في الاصل الثالث
الكل منها لان بعض لا دوام عكسه بانه كليه لا يتركب مع
الاصل الذي هو سلب كل لا صناع التركيب من شائئها وانما
من بعض يعكس ذلك النقيض بالمتنوع لتعكس الى ما ياتي في لا دوام
الاصل المفروض منه **واما** صوره بيان البواقي **فهو** **بعض**
العكس المطلوب صحيحه اذا ركب في الشكل الاول **مع الاصل**
المتنوع ومع كل واحد من جزئي التركيب بان جعل ذلك البعض
صغره او كبره كحجب ما يصح في الشكل فاذا فعل كذلك وكان العكس
صحي فانه **مع احوال** وكيفية سوق البيان ان يقول هكذا
لم يصدق هذا العكس المدعى المصدق لصدق بعضه هذا امر
عدم ارباع النقيض فتركب هذا النقيض في الشكل الاول كجعله
صغره او كبره حتى يتبينه شروط ذلك الشكل مع الاصل المعكوس

صنخ مع الاصل المتنوع ومع احوال الاخير من التاكثرت الى
ايضا شال الشئ عن نفسه وهو محال ومع كل واحد من جزئي التركيب
المتنوع بانه في السجه مع احوال الاخر وانما يلزم احوال النقيض
وهو محال ايضا وبفضل ذلك بالمثال قدم في الدائم من التاكثرت
وفي احوال صغره من المركبات وامثله الاصول في بواقي الموجهات
مرت كل في موضعها واعتبر عكسها وبقي بعض العكوس وتركيبها
مع الاصل فربما يطول وهي لا تحق عليك ان شالله تعالى بعد الاصل
بما سبق **ولا عكس البواقي** من السوال ومن سبع كلمات وبلاد
جزئيه لانه لا يعكس من احواليه غير المسروقه والعرضه احوال
كما بيان بانه في عكس النقيض انما سديم والشر في عدم انعكاس
المذكورات اما في الاربع الوقفات والوجوديين والممكنين المطلق
العامه كلمات كمن او جزئيات فلان احوال الوقف وهو لا يعكس
لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القدر مختلف اولين بعض المختلف
بغيره بالامكان لان كل مختلف في بالضرورة واذا لم يعكس الا
لم يعكس الا لانه لا يعم لو انعكس لا يعكس الاخص ضروره
كون لازم الا لانه لا يعم الا لانه لا يعم الا لانه لا يعم الا
والعامة ولا يمنع انعكاسه من احواليه لما عرفت من انعكاسه
كليات فلان احوال الضروريه وهي لا يعكس لصدق بعض
الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض الاثنان ليس بحيوان
بالضرورة لان كل انسان حيوان بالضرورة وهذا الكذب في بعض
المواد يصدق فان العكس وهو يبطل **بالفصل** لان
المطلوب من هذا العلم كلمات طبق على جميع جزئياتها والحلف
واحد ملحق لها بالسجيات احواله التي لا يمكن في العلم بها ولا قطع
باطرادها ولا شرط في النقيض ان لا يصدق العكس في نفسه قط
بل انه يكفي في استقامه فان لا يصدق في مادته من المواد كما ذكر
وان يصدق في غيرها **فصل** في القسم الثاني من مشي العكس وهو
عكس البعض اي عكس بعض طر في الاصل لا عكس عينها كما عرفت
ولهذا انما يقال للمتأخرين من اهل المنطق فعرجه القدماء بانه
بعض البعض **الطرفين** كجعل بعض الاول مكان عين الثاني وبعض
الثاني مكان عين الاول ولا يحق وقصور عبارته عن ناديه هذا المعنى
ويكون هذا التبدل **مع ما في الصدق** **والالف** كما سبق في المتنوع
فيعول في كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان والا يصدق بعضه وهو
بعض لا حيوان انسان وسبب انما يعكس هذا البعض بالمتنوع
وهو طريقه العكس الى بعض احوال الانسان لا حيوان وقد كان
كل انسان حيوان هذا الحلف واما بالحلف وهو صمد هذا البعض
الى الاصل كجعله صغره في الشكل الاول هكذا انما يعكس حيوان انسان

في عكسه لعكس لفيض بعض ما ليس بمحرك الاصابع ليس كائنا مادام
 ليس بمحرك كما لا داما لان انما في ذات موضوع الاصل زيد بعينه
 فريد ليس بمحرك الاصابع بحكم لا دوام الاصل وليس بكانب مادام
 ليس بمحرك فكون ليس بمحرك في بعض اوقات كونه كائنا وفكان
 محرك الاصابع والا لصدق بعضه وهو انه كاتب في بعض اوقات
 كونه ليس بمحرك الاصابع وقد كان محرك الاصابع في جميع اوقات كونه
 كائنا هذا احلف فريد كاتب بالفعل وهو ظاهر من وجوب صدق وصف
 الموضوع على دانه بالفعل واذا صدق عليه انه ليس بمحرك فانه ليس
 بكانب مادام ليس بمحرك فبعض ما ليس بمحرك ليس كائنا مادام ليس
 محركا وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه انه كاتب بالفعل
 فبعض ما ليس بمحرك كاتب بالفعل وهو الجزء الثاني من العكس ايضا
 فيصدق في العكس بحريته وهو المطلوب هذا او قد عرفت عدم
 انعكاس ما في الترتيب الحريه مما تقدم ولعل في ان يقال لم لا يكون
 بيان انعكاس الخاصيتين المذكورتين هنا بالحلف وطريق العكس
 فجاب بان قياس الحلف يقتضي تركيب بعض العكس المدعى في السكك
 الاول وهو منفصله مع كل من حريتي الاصل واحد حريته سلب
 جزئي لا يصلح كبرا وصغرا او اما انه لم يقع البيان هنا بطريق
 العكس فلان طريق العكس ان يعكس بعضه والعكس هنا مركبه
 وبعضها منفصله كما عرفت من ان يفيض المركبه هو المفهوم المراد
 به يقتضي الحريه والمفصله لم يعتبر والها عكسا لما سلف لك
فصل في المقصد الاسنى من الفن والمهر الذي
 عليه في الاذله بدور لولب من الفن وهو **القياس** الذي به
 تكتسب المطالب التصديقيه والبراهين الحقيقيه وعرفوه بانه قول
 معقول او ملفوظ فهو جنس لكل منها وقوله **مولف** زاده وان كان
 القول مراد فانه كلاًهما معنى المركب دفعا لما عني ان يتوهم لو حذفه
 من كون القول معنى العقيده ومن للتعيين ففهم ان المعنى قول
 اي قصه من قضايا وليست العقيده وحدها قياس فذكره لتعطي
 به التاليف المخصوص وهو ما يكون **من قضايا** والمراد بالقضايا ما
 فوق الواحد ليشمل القياس السبب والمركبه واحتررت بذلك عن
 العقيده الواحدة المستلزمه بذاتها عكسها وعكس بقيضها وقوله
للمرئيه **قوله** **الحرج** بعد الاستلزام الاستفرا والتمثيل فان
 مقدم ما هنا لا يلزم عنها شي لا مكان يحلف مدلولها عنها ومفيدة بالذات
 احتراز عما يلزم بواسطة مقدمه عربيه لانه بل
 قياس المتأواه وما يتركب من قضيتين متعلق بحول اولاهما هو
 موضوع الاخر كما في قولنا الدرر في الحق والحقه في البيت فلزم
 ان الذرر في البيت اما كان بواسطة ان ما في الشئ الذي في الاخر يكون

في ذلك الاخر وقد حذف المصنف ههنا جديا لذكره الاكثر لرفع
 لوهم قصر القضايا على الصادقة وهو قولهم من قضايا متى شئت
 اي بحسب لو شئت فمثل الكواذب ولما كان مفهوما بوقف اللزوم عليه
 واللزوم بالذات وما بالذات لا يتوقف على شي اخر غير الذات
 اسقطه لم لا يحفى عليك ان المراد من القضايا هي المصريح بها للاستفص
 احد بالقضايا المركبات فانها من قضيتين يلزم عنها قول اخر وهو
 العكس ان كان غير مصرحه بل مفهوما كما سبق **وان كان** ذلك القول
 الاخر او بعضه ايضا **مدلول** اي في القول الاول **بما دونه** اي
 لمفردات الالفاظ التي منها يتركب **وهي** ايضا كالحاصل من التركيب
 ولا بد من ان يكون حصولها بالفعل كما هو المفهوم من ذكر المبدء لا
 بالقول فقط **واسئنا** كقولنا ان كان هذا اختلا فهو محمول كونه
 سنج فهو محمول وهذا السنج مذكور بعينه في القياس كما تترك
 ولو قلت ولكنه ليس بمحمول فليس بحتم ونقص هذه النتيجة
 مذكور في القياس ايضا ويبنى هذا القياس استنباطا لا استماله
 على اداة الاستسنا عني **لكن** **الا** تكن القول الاخر مذكور هو ولا
 بعضه مادونه **وهي** في القول الاول **واقتراني** كقولنا لكتسم
 مولف وكل مولف محث سنج لكتسم محث وليس هذه النتيجة ولا
 بعضها من كورين بالماده والمفصله معادل بالماده وحدها وسمى
 اقترانيا لا اقتران الجرد الاصغر بالاوسط والاوسط بالاكبر فخرده
 مقرون بعضها بعضا وقيل وجه التسميه كون مقدمتيه قرنتا
 بحرف العطف الدال على الجمع وهو معنى الاقتران وهذا اظهر
 لمقابلته الاستسنا من حيث اسماء كل منها على اداة وقف التسميه
 باعتبارها اسم الاقتراني قسما **حملي** ان تركيب من جليات فقط او **طري**
 ان كان في مقدمته مقدمه شرطيه او اكثر **وموضوع المطلوب**
 الذي هو النتيجة ادلكا **من القياس** **حملي** جدا **اصغر** لانه لا
 يكون في اشرف القضايا اعني الموجهه الكلمه الا اخفى من المحمول
 الغير المتك ويو الا خفى اقل افرادا من الاشم وقلتها مستلزم الصغر
ومحموله اي محمول المطلوب ينسب **اكبر** لعكسها سمعت في الاصغر اعلم
 ان الاصغر اشرف من الاكبر لا بما مدلول الاكبر انما هو حكم من احكام
 مدلول الاصغر وصفه من صفاته فهو فرع عليه والاصل اشرف
 من الفرع ثم ان الشرف والاحتشام سريان الى المقدمتين كما سرت التسميه
 فيما يتبادر في الاصغر اشرفه لاستمالها على الشرف والاكبري حيثيه
 لاستمالها على احتشام **والكبر** في المقدمتين سمي **اوسط** لتوسطه بالفعل
 في الشكل الاول والقول فاعده بين موضوع المطلوب ومحموله **وما**
فيه من المقدمتين **اصغر** **الصغرى** لاستمالها عليه وما فيه منها

الأكبر يسمى الكبير لا سيما لما عليه ثم افتران احدي المقدمتين بالآخر
تسمى قريته وضربا والهيئة الخاصة من وضع احد الاوسط عند الا
والأكبر تسمى شكلا **الاول** اما ان يكون هو محمول الصغرى موضوع
الكبرى نحو العالم مولف وكل مولف حادث **فهو الشكل الاول** واما وضع
في مرتبه الاولى لان وضعه على وقف ترتيب الاساقال الطبيعي
الذي هو الاساقال من احد الاول الذي هو موضوع المطلوب الى احد
الثاني الذي هو الاوسط ثم من الثاني الى الثالث الذي هو محمول
المطلوب وهذا ان امقا لان يستلزم ان الاساقال من موضوع المطلوب
الى محموله حكم التاليف الطبيعي بخلاف غيره كما ستعرف او يكون
الاوسط محمولا اي المقدمتين كحامل اثنان حيوان ولا شيء من
الحجر حيوان **والثاني** ووضعه في المرتبه الثانية لموافقته للاولى
اشرف المقدمتين اعني الصغرى حيث نقي موضوع المطلوب منها في
مثل محله في الاول او يكون الاوسط موضوعا كحامل اثنان حيوان
وكل اثنان ناطق **والثالث** ووضعه في المرتبه الثالث لموافقته
للاول في احسن المقدمتين اعني الكبرى حيث نقي محمول المطلوب منها
في مثل محله في الاول او يكون وضع الاوسط **عكس** وضعه في
الاول بان يكون موضوع الصغرى او محمول الكبرى كحامل اثنان حيوان
وكل ناطق اثنان **والرابع** ووضعه اخر المراتب لانه خالف الاول
في كلتا المقدمتين فبعد عن موافقه التاليف الطبيعي الذي سمعت
في الاول فلذا اصعب استنتاج المطلوب التصدق عليه منه صغرى
او حيث اسقاط البعض له وعدم اعتنا به **وسنظر في الاول**
بلاشر شروط الاول **احكام الصغرى** لانها لو كانت شالبه لم يتدرج
الاوسط في الاوسط فلا يصح الحكم عليه بالاكبر مانه ان الحكم بالاكبر
ح يكون على الاوسط المشنوب عن الاوسط فيكون الحكم بالاكبر على غير
ماله يعلق بالاوسط ولا يحصل التلاقي في الوسيط المشروط في الانتاج
هذه الامم وفيه نظر لانه اما يصح تعليله لعدم انتاج الاحكام
لا السلب فان الاوسط اذ اباين الاوسط يحكم سلب الصغرى فان
ان يكون محمول الكبرى متا ويا موضوعها لانها لو كانت شالبه لا يكون
ح الا موجه كليه لعدم انتاج التاليف واقفه مع السلب
قطعا لان لا الاوسط لما باين الاوسط ولازمه الاكبر لم يتدرج
الاوسط بالاكبر ضروري انما متا وكي المبين مبين لكن لما كان ان
يكون محمول الكبرى اعم من موضوعها لم يكن مبانته الاخص مستلزمه
لمبانته الاعم فلهذا لا يحقق انتاج التللك الا عند احكام الصغرى
وكون الكبرى شالبه كليه لان ملازمه الاوسط للصغرى
في الصغرى ومبانته الاكبر للاوسط والكبرى تستلزمان مبانته الاوسط

الأكبر ضروري ان مبانته الاكبر لكل الاوسط يستلزم مبانته
لما لازم الاوسط من الاوسط **والثاني** **شروط** اي كونها فعلية
لا يمكنه فقط والا لم يتعد الحكم بالاكبر على الاوسط الى الاوسط
مبانته على فرض انحصار مركوب ريد بالفعل في الفرس ان قولك
كل حمار مركوب ريد بالامكان وكل مركوب ريد فرس فياس صادق
كادب النتيجة وهو كل حمار فرس بالامكان لصدق بعضها وهو
بعض الحمار ليس بفرس بالضرورة وهذا الشرط مبنا على اشتراط
صدق الوصف الخواص على الذات بالفعل كما هو مذهب الشيوخ
اما لو ألتفتي بصدقها بالامكان كما هو مذهب الفارابي كذبت
كبرى هذا القياس عند اعني القابله كل مركوب ريد فرس
لان المزادج المركوب بالامكان والحمار مركوب بالامكان فكل المركوب
على كل افراد المركوب بالامكان كذب النتيجة اما هو من
كذب احد المقدمتين لا من كون الصغرى ممكنه اذ لو فرض في تلك
الكادبه محمول صادق على كل افراد موضوعها كالحوان مثلا
لصدق وانجت الممكنه صغرى الشكل الاول والثالث ايضا
والثالث **كلية الكبرى** لانها لو كانت جريته كانت حاكمه بالاكبر
على بعض الاوسط وجاز ان يكون الاوسط بعضا غير ذلك البعض
ولا يتعدى الحكم على الاوسط بالاكبر الى الاوسط مثلا بصدق
كل اثنان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا تصدق النتيجة وهي
بعض الاثنان فرس ثم لا يخفى عليك ان الضروب الممكنة الانفعال
في كل الاسكال ستة عشر ضربا حاصله من ضرب المجموعات الاربع
صغريات في انفسها كبريات ولم تعتبر غير هالها اما بحضيه
ولاكثر فابده فيها مع انها قد احرقت مجرى الكليه في وقوعها
كبرى لتلك الاول واما ممله وهي تلازم الجريته فلذا كان الحكم
سته عشر ضربا من ضرب اربعة في اربعة لان الضروب الستة
اربعة فقط وهي الباقية بعد اعتبار شرط الكليه والعكسه
المتكبرين لانه مخرج باسقاط احكام الصغرى بمانيه وهي احدى
من كون الصغرى شالبه كليه مع اربع كبريات او جريته معهن ايضا
وباسقاط كليه الكبرى مخرج كونها جريته موجه مع موجهين
صغريات وشالبه معها ايضا **والثاني** اربعة موجهين صغريات
مع كلتي كبريتين ثم اعلم ان الكلمات مطلقا اشرف من الحريات
مطلقا لانها اصطب والرفع والكمال بالعلم بها هو الكمال الاربع ثم
الاحكام الكل اشرف من السلب الكلي والاحكام الحري اشرف من
السلب الحري لان مفهوم الاحكام وجود والسلب عدم والوجود اشرف
من عدم ثم النتيجة لا يمكن لها شرف الاحكام والكليه مع الاكمال
تلك من المقدمتين والاتباع السجده اخشها من سلب او جريته

وهذا باعتبار شرط الكمية والكيف واما بيان الشايع بحسب وجه
معرفة ذلك فنوقف على طرفه نترك العباس من مخططات الوجهات
فلما اكتمل المصنف في بيان الشايع مما سطر عن شرط الكمية والكيف
ولم يعرض للبيان بحسب الوجهة فقال **لشيخ** الصغريان **الموجبتان**
الكليه والكبرى مع الوجبه الكليه **الموجبتان** الكليه ان كانت الصغري
كليه وهي سجه الضرب الاول لا ستماله على الشريف او الحريه ان
كانت الصغري حريه وهي سجه الضرب الثالث لعدم استمال صغره
الا على شرف الاحباب وهو انفس من سوج الكليه والشايع طاهر
بدعيته من الاصله وهي لا حقي **ويخرج** الموجبتان **مع** الكبرى
الثانيه اما الكليه منها فيجوز كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
يجز وهذا الضرب الثاني لا سعال كل من مقد منيه على شرف الكليه
واما الحريه منها فيجوز بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان يجز
وهذا الضرب الرابع لدخول احسنه في كل من المقدمتين فتكون
السجه في هذين الصريين احرك **الثالث** الكليه من الاول
منها والحريه من الثاني وقد بين ذلك امتاع هذا الشكل للمطالب
الاربعة كليه الاحباب وحريته وكليه التلب وحريته وامتاع
هذا الشكل لهذه المطالب الاربعة **بما في** اي البدعيه التي لا
تصرف معها الى برهان **وشرط في الشكل الثاني** اربعة شروط
انسان منها بحسب الكم والكيف وهما امران معينان واما تحت
الوجه كل واحد منها احد الامرين فالاول **احتلا** **وما في الكيف**
لانها لو امتنع فيه لا حلف احكاما بعد حذف الوسط ثامه
يكون الحق هو الاحباب وتارة التلب والاحتلاف موجب للعقم
اما الاحتلاف على تقدير كونها موجبتين فلانه يصدق كل
انسان حيوان بكل ناطق حيوان ويكون الحق هو الاحباب ولو
بدل موضوع الكبرى بالفرس لكان الحق هو التلب واما على تقدير
كونها متلتين فلانه يصدق لاشي من الانسان يجز ولا شيء من
الفرس يجز ويكون الحق هو التلب ولو بدل موضوع الكبرى بالثان
لكان الحق هو الاحباب **والشرط الثاني كليه الكبرى** لانها لو كانت
حريه فاما موجبه نحو لاشي من الانسان فرس وبعض الحيوان
فرس والصادق هو الاحباب او سالبه نحو كل انسان حيوان ونقص
الحكم ليس حيوان والصادق هو الاحباب ايضا ولو بدل موضوع
الكبرى في المثال الاول بالصاهل والثاني بالفرس لكان الحق فيها
هو التابق والشرط الثالث ان تكون الشرطان بحسب الكم والكيف
مع دوام الصغري اي كونها احدي الدائميتين اعني الضرورية او
الدائمة او انعكاس **ثالثه الكبرى** بان تكون احدي الوجهات الست

المنعكشه السوال اعني الدائميتين والعامتين والخاصتين
وهذا اشترط على سبيل منع اكلو عن احد طرفيه لا يمنع الجمع كاللا
حقي فانه لو لم يحصى احد الامرين لجاز ان تكون الصغري مشروطه
خاصه او وقيته وهما اخض الوافي بعد الدائميتين والكبرى
وقيته وهي اخض الوافي بعد الست المنعكشه السوال بحقوقنا
لا شيء من المحقق بمعنى بالضرورة مادام محسنا او في وقت معين
لادام او كل قري معنى بالضرورة وفي وقت معين لادام فيصدق
هذا العباس كما نرى لكنه يكذب السلب بالامكان اعني لا شيء من المختلف
يقرب بالامكان العام واذ اكذب وهو اعم الجهات فباطل بالاحص
سم لو بدل موضوع الكبرى بالسلب ايضا لصدق السلب وكذب الاحباب
واذا رد حلف امتاع الاخص فهو مستلزم لعدم امتاع الاعم واعلم
ان احد الامرين الاولين اما كفي مشرطا لامتناع العباس العشر المشمل
على الممكنه واما المشمل عليها فيختص بهذا الشرط الرابع وهو
كون الممكنه صغرا كانت او كبرا اما **مع الضرورية** او اذا كانت الصغري
هي الممكنه ايضا فتكون **مع كبر** **امشروطه** عامه او خاصه وفي
الاحتصار شرط حاصله ان الممكنه ان كانت صغري لم تستعمل الامتاع
ضروريه مطلقه او مع احرك المشروطتين كبريات وان كانت
كبرى لم تستعمل الا مع ضروريه صغرا **لشيخ** الموجبه والثالثه
الكليتان سالبه كليه حاصله اما من كون الصغري هي الموجبه
وهو الضرب الاول من هذا الشكل واما من كونها هي التلب وهو
الضرب الثاني **ويخرج** **المحالفتان ايضا** اي مع الاحتلاف في الكيف كما
عرفت **سالبه حريه** حاصله اما من كون الصغري موجبه حريه والكبرى
سالبه كليه وهذا هو الضرب الثالث واما من كون الصغري سالبه
حريه والكبرى موجبه كليه وهذا هو الضرب الرابع ووجه
الترتيب ان الاول مشتمل على صغر الشكل الاول الكامعه للشرفين
والثالث وان اشمل عليها لكنها غير جامع لها فلذا اورد الثاني عليه
لا ستماله كل من مقد منيه على الكليه التي هي اشرف من حريته
وكان الرابع اعمها لقوات العنايل عليه فكان هذا الشكل لا سيم غير
التلب كما نرى ولم نذكر ضروريه الا لثريه لان اشتراط اختلاف
الكيف اسقط ثامه واشتراط كليه الكبرى اسقط اربعة وكخرج
ذلك من شمل واما بيان صحة هذه الشايع فانه مختلف اما بالاول
في بعضها ولم يذكره واما **بالحلف** وهو انما المطلوب باطل لبعض
وجه التثنيه كونه يؤول الى المطلوب فيه من حلفه ولانه يستلزم
الحلف وهو المحال كما ستعرف وصحته في هذا الشكل ان يؤخذ
بعض السجه فعمل صغري للشكل الاول لصلاحته لها بالاحابه
دائما لانه لبعض السجه الثالثه ويترك الكبرى العباس كبرى

فمنع ما بنا في الصغرى مثاله لو لم منع من كل اثنان حيوان ولا شيء
من حجر حيوان ولا شيء من الانسان حجر لصدق بعض هذه السمى
وهو بعض الاثنان حجر فمهم الى الكبرى هكذا بعض الاثنان حجر
ولا شيء من الحجر حيوان منع بعض الاثنان ليس حيوان وقد كان
كل اثنان حيوان هذا حلف ليس ناسيا من الصورة لانها بدعية
الانتاج فهو من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصديق
فمعين ان يكون من بعض السمى فكون محالا والنتيجة حقة
والا ارفع المعينان وهذا البيان محكي في الاربعه الصنفه
وهو فيها لا يكفي على ان يدبر **او عكس الكبرى** بالمتوى ليرتد
الى الشكل الاول وهذا البيان لان في الصرب الثاني والرابع ههنا
لان الكبرى فيها موجه كليه لا تعكس الاجريه ولا تصلح الكبرى
للكل الاول ثم البرهان على صحة هذه الطريق انه متى صدق
اثنان الصغرى بالكبرى في المبين وهو المنى بالقرينه صدق اثنان
الصغرى مع عكس الكبرى ضرورة كون العكس لازما وصحة
الاثنان مع الملزوم بوجبه صحتها مع اللازم ومن صدقت القرينه
صدق النتيجة وهو المطلوب **او بعكس الصغرى** بالمتوى ايضا
ليرتد الى الشكل الرابع **ثم الترتيب** ليرتد الى الاول وهذه الطريق
لان في الصرب الثاني لان صغراه سالبه كليه تعكس كنهها تصلح
لكبرويه الشكل الاول بعد الرد اليه بعكس الترتيب كذا في الصرب
الاول والثالث صغراه موجهه كليه في الاول وحريه في الثالث
والموجه مطلقا لا تعكس الاجريه ولا تصلح بعد الرد الى الاول
لكبرويه وخلاف الصرب الرابع صغراه سالبه حريه لا تعكس
قط عالم لكن احرك الخاصيتين ثم وان كانت احدهما فمثل ما تمت
في الصرب الاول والثالث **ثم بعد عكس الترتيب** لا بد من **عكس الصغرى**
لان ما عكس ترتيب المقدستين اعكس موضوع المطلوب محولا
ومحوله موضوعا ولا بد من رده الى وضعه الاصلى فانه ان
قولك لا شيء من الاثنان بجاد وكل حجر جاد منع لا شيء من الاثنان
حجر فادعكت الصغرى الى لا شيء من الجاد بانان ثم جعلت هذا
العكس كبرى والكبرى اصغرا هكذا كل حجر جاد ولا شيء من الجاد
بانان انج لا شيء من الحجر بانان وهي نفي الاثنان من الحجر
والمطلوب نفي الحجر من الاثنان فلا بد من عكس هذه النتيجة
الى لا شيء من الانسان حجر وهي السمى الاولى وهي المطلوب **ونشرط**
في الشكل الثالث ملا فاسر وط الاول **احال الصغرى** لانها لو كانت
سالبه فالكبرى اما موجهه كقولنا لا شيء من الاثنان نفي
وكل اثنان حيوان او باطنى واخى في الاول الاحاب وفي الثاني السلب

واما ثلثه كلود لناها في المثال بلا شيء من الانسان بضهال او جاد
واخى في الاول الاحاب وفي الثاني السلب ايضا واد احمق
الاحلال مع كونها ثلثه في ماده فهو موجب لعلمها **والشرط**
الثاني **فعلينا** لميل ما تقدم في الشكل الاول باننا ونقد راعى مدرك
والعائز الى فاعلمه هو هل ان الله يمنع كليه **احال** لانها لو كانت خريش
لا حمل ان يكون بعض الاوسط المحكوم عليه بالاكبر عن البعض المحكوم عليه
بالاصغر كما في قولنا بعض الحيوان اثنان وبعض الاثنان فرس فلا يصدق
بعض الاثنان فرس لعدم تعدى الحكم بالقرينه في الكبرى على بعض الحيوان
الى البعض المحكوم عليه في الصغرى بالاثان ثنيه وهو ظاهر وجهه
الى الشرط المذكور بعد علم ان شرط المطلوب محول ههنا ان سلبت
مبشرين عن شيء لا يستلزم اطرا د ثنيه فحقيقه بين اي شئين سلبا عنه
واما احاب شئين لشيء فلا يدل على اكثر من كون ذلك الشيء ماده اجتماع فلما
ودلنا كما كفو بينها العموم من وجه الذي هو مرجع الموجهه الحريه لا المطلق
ولا المتناه وكذا احاب احدهما له سلب الاخر عنه اما تحقق ثنائيه ثنيه
لا في كل ماده وذلك انما هو التباين الحركي الذي هو مرجع التليه الحريه
ولهذا لم يكن سمى هذا الشكل عريه وان كانت مقدمته كليتين واما
اشراط عليه احدهما فلا انها لو كانتا حريتين لجاز ان يكون احدهما
اوسليه مختلفا بعض الاوسط واحاب الاخر اوسليه بالعص الاخر فلا
يحقق التلافي في ماده فاد احمقت الكليه كحق الحكم بها في ماده الاجتماع
الذي عنه منع الحريه منها واما اشراط كون الصغرى موجهه فلا انها
لو كانت سالبه لم ينتلزم سلب محولها الخاصيت كل محول على الوسيط حركي
بحلان ما لو كانت موجهه فانه كعمل محولها اتخا بموضوعها فاذا ما من محول
الكبرى الوسيط حكم ان ليه بان محول الكبرى الوسيط حكم ان ليه بان اتخا
بالموضوع ماده الاتحاد وانما مبانته حريه ينتلزم صدق التليه الحريه
فان شرط بالشرط الاول حسد ثنائيه ضروريا عرفت في الشكل الاول
وبالثالث صريان وهما الحريتان كبريين مع الصغرى الموجهه الحريه
واما الشرط الثاني فهو باعتبار الجهد ولم تعرض لقواعد الشرط بحسب
الجهد في السماع كما عرفت بطولها والباقي بعد اعتبار شرطي الكم والكيف
منته صروب حاصله من ضرب الموجهه الكليه صغرى في الاربع كبريات
والحريه صغرى في الكليتين كبريين واسغار الى نتائجها لقوله **لنتج**
الصغرى بان الكليه والحريه **الموجبان مع الموجهه الكليه كبرى** وبالعكس
اي وهي صغرى منع الحريه كبرى ولا يصح ان يراد بالعكس ان يكون معها كبرى
لما لم يشر بربط كذا لا يكفي معها **موجهه حريه** حاصله اما من كونها كليتين
وهو الصرب الاول او الكبرى فقط وهو الصرب الثالث او الصغرى فقط
وهو الصرب الخامس **وليس** الموجبان صغريين ايضا مع التليه الكليه
كبرى او ليس مع التليه الحريه **بالموجهه حريه** حاصله
من كونها كليتين وهو الصرب الثاني او الصغرى موجهه حريه والكبرى سالبه

ما اعتبر فيه فتبينت كنيجه الثاني اعني ان صدق الدوام على احدى مقديه
 والنتيجه دائمه والا فكل صغير محروفا عنها فيه الدوام واللازم
 وهي في هذا الصرب لا يكون الا العريبه العامه اعني ان يصدق
 الدوام على احد المقدمتين التابع من موجه كلييه صغيره وتاليه
 حربه خاصه كبرى كل مستحق منتقل وبعض ان كن ليس متحركا لم
 ساكن لا دائما بل في بعض المسقط ليس ساكن حين هو منتقل لا دائما
 فاشروط كون الكبرى هنا احدى الخاصيتين لانه اما متين انتاجه
 بعكسها لتتولد الى الشكل الثالث وهي تاليه جريبه ولا تعكس بال
 لكن احدى الخاصيتين لم يجب ايضا ان يكون الصغير فعليه لانه لما ارتد
 الى الثالث وجب ان يعتبر فيه فعليتها كالثالث فتبينت كنيجه الثالث
 حيث يكون كبراه احدى الخاصيتين اعني يكون بعكس الصغير محروفا عنه
 الدوام ان كان عكسها مقيدا به ومضى ما اليه لا دوام الكبرى لهذا
 كانت النتيجه هي الجنيته اللادليه الثامن من تاليه كلييه خاصه
 صغيره وموجه جريبه كبرى لا شيء من المتحرك يتاخر مادام متحركا لا
 دائما وبعض الفلك متحرك دائما فالنتيجه عريبه خاصه لانه اما سيب
 انتاجه بعكس التزييب ليرد الى الشكل الاول لم يعكس النتيجه وحسن
 لا بد ان يكون مقدمته بحيث اذا دلت احداها بالآخره انتجت تاليه
 خاصه والشكل الاول لا ينتج تاليه خاصه الا اذا كانت كبراه احدى
 الخاصتين وصغراه احدى التت يجب ان يكون صغير هذا الصرب
 احدى الخاصتين وكبراه من التت لحصل بالتبدل ما ينتج في الاول
 التاليه الخاصه العائله للانعكاش الى العريبه الخاصه المطلوبه هنا
 ولكنه بقي شيء يذكر منها هذا البحث المخصوص به المضطربون بالمتا
 وهو انه لا يمكن ان المراد بالتالي هي العادفه والخاصتان في صغير
 هذا الصرب وكبرى الشكل الاول لا يتجان مع الدائمتين الاكادمتين
 لان لا دوام عكس النتيجه حكم يختلف صوره سلب الاكبر او دوامه
 عن الاصغر ان فولد بالضرورة او الدوام بعض التكن ليس بذلك ما
 دام ساكنا لا دائما اي بعض ان كن فلك بالفعل كذب لصدق بعضه
 وهو لا شيء من التكن فلك دائما فلا ينتج هذا الصرب القيد في الثاني
 احتلاطات الخاصتين مع الخاصيتين والعامتين وانما في اراسه
 ثمانية ثم اعلم انما وقع العرض لذكر الكمات في هذه الصروب
 الثلاثه الاخيره وفي نتائجها خلاف القلب ما والمثاخرين في انتاجها
 والقدا جز من اعم انتاجها وبيوه والمثاخرين في انتاجها
 التاليه الحربه اذا كانت احدى الخاصتين الى عكسها لا حظوها في كل من
 الثلاثه الصروب كما ترى فاحتج وان دفع بيان القدا لعدم انتاجها



ثم اعلم ان هذا الشكل لما خالف الاول في كلتا المقدمتين لم يثبت له ربيبه
 تزييب صروده باعتبار موافقه الشكل الاول في شيء من المقدمات ولا يثبت
 ايضا باعتبار نتائجها لعدم الاعتداد بها بعد فاعن الطبع وتبين اعتبار
 انتفاها فقدم الاول لانه من موجهتين كليتين والتاليه كنيجه في
 احاب المقدمتين وان كان الثالث والرابع مشتملين على كلييه كلا المقدمتين
 لير الثالث لا يرد اده الى الشكل الاول بعكس التزييب منع كلييه المقدمتين
 لير الرابع لكونه اخيرا من الحامتين لير الحامتين لا يرد اده الى الشكل الاول
 بعكس المقدمتين ثم التادس والتابع على التام من التامها على الاحاب
 الكلي دونه ثم التادس على التتابع لا يرد اده الى الشكل الثاني وهو ارف
 من الثالث الذي اليه يرتد التابع ثم البيان لهذا الصروب اما **بالعكس**
 وهو لانتم الا في الحينه الصروب الاول وصفت به ان يوجد بعض
 النتائج الموجهه فحصل لكلته كبرى والصغير كمالها لا يحاها ويوجد
 بعض النتائج الثالثه فحصل لا يحاها صغير وكبرى القياس بينهما كبرى
 فحصل القياس من الشكل الاول ينتج نتيجه بعكس الى ما في المقدمه المبد
 بالقياس واعتبر الامثله انت في ظاهره ما سبق **بالتعكس العريبه**
 ليرد الى الاول **التي** لما عرفت قيل وهذا البيان لا يتم الا في الثلاثه
 الصروب الاول والثامن **وبعكس المقدمتين** ليرد الى الاول ايضا ولا
 يتم ذلك الا في الرابع والخامس **او يارد الى الشكل الثاني بعكس الصغير**
 وانما يحتاج اليه في الصرب التادس وان كان محروفا معه في الاول والثالث
 والرابع والخامس لا غير **او يارد الى الشكل الثالث بعكس الكبرى**
 ولما يحتاج اليه في الصرب التابع وان كان محروفا معه في الاول والثاني والرابع
 والخامس لا غير **وضابطه من اربط الاسكال** **الاسكاله لا بد في**
القياس المنتج للمقدور من احد امرين هل سيب منع اكلها **امام من غيوه**
موضوعه الاو شرط وهو يحصل من كلييه الكبرى في الشكل الاول وكلييه
 احداها في الثالث وكلييه الصغير في الرابع **مع خلافا في الاصغر بالفعل**
 وهو يحصل من احاب الصغير وفعليتها كما في الشكل الاول والثالث وفي
 الصرب الاول والثاني والرابع والتابع من الشكل الرابع وهذا يمتد كرو
 الشكل الاول والثالث وسروط هذه الصروب الاربعه من الشكل الرابع
 لان الصغير فيها موجهه كلييه فعليه ايضا لان الشكل الرابع لا يتركب
 الا من الفعليات وان لم يذكر المصنف وحسن تحقيق العموم والملاقاه
او اذا حقق العموم ولم يحقق الملاقاه ما كانت الصغير تاليه كلييه
 كما في الصرب الثالث والثامن من الشكل الرابع فلا بد في الاو شرط حسن
 من **حمله على الاكبر** كما هو الواقع في الكبرى من هذين الصربين في الشكل
 المذكور وفيها ايضا من الصرب الاول والثاني فيه ايضا وان كان قد دخل
 في الشق الاول من التزييد لان هذه العشم ليست الا على سبيل منع اكلها
 لا منع الجمع او منعها فاعرف ذلك **وامام من عموم موضوعه الاكبر وهو**

حصل من كليه كبرى الشكل الثاني والرابع مع **الاختلاف في الوصف والشروط**
ظاهران في الشكل الثاني واما في الشكل الرابع وكما في الضرب الخامس
والسادس ولست قلت والثالث والرابع وان كان الطرف الاول قد
شكها وهما تحت شروط الشكل الثاني وشروط ما لم يدخل في الطرف الاول
من صروب الشكل الرابع كحسب الكم والكيف ولا بد في هذا الطرف من
ملاحظة الشروط بحسب الجهة التي اعتمدتها المصنف في الشكل الثاني
دون الرابع وهي تحقق مع **حق ما في فنية وصف الاوسط**
الى وصف الاكبر اي وصف الاوسط الى ذات الاصغر وانت
عند يفتقد لشروط الشكل الثاني بحسب الجهة واحاطتك بالتب في باب
الموجبات وعلمك بان ما في الاعم صاف للاخص وبان ما لا يتا في الاخص
لا يتا في الاعم ايضا تحقق دوران المناقاة مع تلك الشروط وجودا وعدا
فان المقدمتين لما احلقتا بالاحجاب والسلب لا بد ان تحكم احدهما بالحق
الاوسط لاحد طرفي المطلوب نحوه والاخرى بسلبه عن الطرف الاخر
بحجه ايضا فان شئت تلك التبتان بان يكون احدهما مثالا حاكمة ففعله
الاحجاب والاخرى بعبء التلب او تحوذلك تحفعت تلك المناقاة والا فلا
كالو كانتا فعليتين او ممكنتين او محليتين وممكنه او تحوذلك وعلمك
بالتامد فانما اعتبرت بالنسبة الى ذات الاصغر دون وصعه كما في
الاكبر لانه هو المحكوم عليه فهو ذات والاكبر هو الحكم فهو وصف
لا ذات واعتبرت النسبة لا عين المحكوم عليه وبه **فصل**
الشرط من الاوتاني ايضا لان الاوتاني احد في بيان القياس
منظم لوسط يحصل فيه الشركة والتلا في فهو ما حوتام في كل
مقدمه اما المقدم بكماله او الثاني بكماله او غير تام كمد من المقدم
او حود من الثاني فيها او تام في احدهما غير تام في الاخرى فهذه ثلاث
اقسام وهو مع ذلك **امان مركب من متصليتين** والموافق للطبع
فيها ما وقع اسرها في حوتام من كل مقدمه كوكلا كانت الشمس
ظالعه فالنهار موجود وكلا كان النهار موجودا والعالم مضى
فكلا كانت الشمس ظالعه والعالم مضى وقد علمت ان الكليه الشرطيه
ما وقع الحكم فيها على جميع نقادير المقدم والجزئيه على قدر معين
والشخصيه على قدر معين والسلب فيها هو سلب اللزوم لا الروم السلب
فانه احجاب ومن هنا نحل الاشكال المتقدم اول بين الالفيه في عقم مثل
قوله ثا ولو علم الله فيهم خير الاستمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون
لا جلال كليه الكبرى اذ ليس المراد فيها لتولوا على جميع حالات الاسماع
لخروج حاله علم الاخير فيهم وغيرها كما هو شرط الكليه بل هي مهله المتحقق
فيها هو الجزئيه اعني الاسماع حال علم عدم الخير والجرم لا يصلح لكبرى

الشكل الاول فسير اختلاف الصور وانه موجب للعقم او **مفصلتين**
والموافق للطبع من السلايه القادير هو ما يكون الشركة في جزء غير تام
من المقدمتين وشرط استاجه احجاب المقدمتين وكليه احدهما وصفا
صنع لخلو على كل من المقدمتين كقولنا اما كل انسان حيوان او كل من حي
واما كل صاهل حي او كل حمار ناهق يتبع اما كل انسان حيوان او كل من
صاهل او كل حمار ناهق **او كليه ومفصله** والكليه اما صغرى او كبرى
وعلى القاديرين والمشارك لها اما في المتصله او مقدمها هذه اربعة
لكن الموافق للطبع ما يكون الكليه كبرى والشركة في بالي المتصله وشرط
استاجه احجاب المتصله كقولك كذا كان الاتان باطفا فالفرس صاهل
وكل صاهل حي يتبع كلما كان الاتان باطفا فالفرس حي **او حطه ومفصله**
والقادير الأربعة والمتصله مانعه اخلو لكن مشاركه الكليه يصح ان
يكون مع كل من حري المتصله كقولك اما ان يكون العدد زوجا او يكون
فردا وكل فرد غير معين متساو بين يتبع اما ان يكون العدد زوجا او يكون
غير معين متساو بين والمثال الاخر بين **او مفصله مفصله** والفقير
باعتبار تمام اكثره المشترك وعدم تمامه ثلاثه وعلى كل منها اما ان يكون المتصله
صغرى او كبرى لكن الموافق للطبع هو ما يكون المتصله صغرى والمتصله كبرى
مانعه الجمع واخلو ان كانت الشركة في جزء تام ومانعه اخلو فقط ان كانت
الشركة في جزء غير تام كقولك كلما كان الانسان باطفا فالفرس صاهل واما
كل صاهل حي او كل حمار ناهق كلما كان الانسان باطفا فالفرس حي او كل حمار
جواد وفي كل من هذه القادير الحكم **موجب الاشتغال الاربعه** لان
المقدم والثاني هنا مثل الموضوع والكمول في الحكمي مقصور الاشكال الخمس
باعتبارها اشركت فيه بتنه ما سبق لا كفا وشرائط الاشكال الاربعه
هناك معتبره باجمعها هنا الا انه اذا ركب القياس هنا من الشرطيات
الصرفه والشروط معتبره بين طرفي الشرطيتين المشار كيه فطما عرفت
ان طرف الشرطيه في الاصل قصيئان وكذلك احوال السماع في الكليه الكليه
واعداد الصروب كما تقدم الا في الشكل الرابع فلا يكون ضروريه الاتحده
لان السلايه الاخيره انما حصلت فيما تقدم باعتبارها سماعا كل منها على ان ليه
الجزئيه الخاصه ولا يعتبر في الشرطيات ثم انه قد زيد هنا في المركب
من متصليتين شرط المطبوع وهو اجابها وهو في شرط اختلاف الكيف
في الشكل الاول الثاني كاعرف وان ركب القياس هنا من حليه وشرطيه
فالشرائط هناك بين الحكمين معتبره هنا بين الحكمه ونفس الثاني مع زياده
شرط احجاب المتصله في المطبوع ما ركب من حليه ومتصله كما عرفت فكانت
الاشكال عشر سلا حاصله من ضرب اربعة في خمسة والصروب خمسة وعشرين
ضربا **في** واعتبرها انت فهي لا كفا على ان لا يخلو بعد الاجام
بما سبق والسقط كفيه صور التركيب **فصل ما وقع** من العوائق
الاوتاني تقسيمه اعني الحكمي والشرطي احد في بيان القياس

42

فمعين الرابع للعليه **خاتمة** تشتمل على بيان اعتبار القياس باعتبار
مادته الى الضمانات التي البرهان والحدود والخطابة والمغالطة
والشعر كما انتم باعتبار الصور البعيدة الى الحلي وسرطى والقريبه
الى الاسكال الاربعه فان المنطقي لا بد له من فحص الماده والصوره
ليتم له الاحتراز عن الخطا فيها ووجه اعتبارنا الى الضمانات التي
قد مر في صدر الكتاب وهو يريد ان يفصلها هنا فقال **القياس اما**
برهاني يعيد اليقين بها وهو **ثالث** من المعينات **البرهانيات** التي لم
يخلط بما ليس بيقينيه والاكابر المايد في التسمية والتسمية لاختص
المعينة متين ولا يتبع اليقين من يقينيه ومشتهره او مسلمه او وهيبه او
مشبهه ولا احزم من احدها مع مقبوله او مضمونه ولا الطرح من
اي هذه مع محتمله **البرهانيات اصولها** ثلث هن ضروريات وباعتراف
نظري وذلك لان المدرك محصور في العقل والحواس والمركب منها
فان كان العقل وحده فاما ان لا يكون بواسطه **هي الاقليات** كحو
ولنا الكل اعظم من الجزء فان تصور الطرفين كان في احزم واما ان يكون
بواسطه فلا بد ان لا يعيب عن الدهن وهي الفطريات وستاتي ولو
ذكرها بعد الاوليات لكان اولي لبطل كل بمناسبه وان كان اكثر من
في **الثلاث** امدان الحس الطاهر كحو الشمس مشرقه والنار محرقه
وتختص باسم لكثيات او الباطن كحو ان لنا عضبا وخوفا وكسر باسهم
الوجدانيات وان كان المركب منها فاما ان يكون مع العقل حشر الشئ
او غير ان كان غير فاما ان يحتاج الى كبر المايد او لا ان اجماع
في **البرهانيات** كحو السقونيا مشتمل للمصرا وان لم يحجج في **البرهانيات**
كحو لنا نور الشمس فاد من نور الشمس لا فعال قد رجعت ان الت
ضروريات والحدسيات لا يدركها الا اذهان اكذابي فضلا عن ان
تكون ضروريه فبحر ان يكون بطريقه لا يدرك قول فوسعي ان النظر
مستقر الى حركتين من المطالب الى المبادئ ثم من المبادئ الى المطالب
واحد من اندفاع الدهن اندفاعا شريفا انثا من المبادئ الى المطالب
لا حركه فيه للعتراض على ان مراتب الضرورة كما عرفت متناهيه ولهذا
لا يحل ان يكون العلم الحاصل عن البرهانيات والحدسيات والمتواريات
محد على الغير بوجه انقطاعه او الحكم بعنايه كحو ان لا يحفل
له ما حصل تحضنه من العلم وانما يجب ان يكون الادراك في الاوليات
والفطريات والمثاليات وان كان مع العقل حشر الشئ في **المتواريات**
المتواريات وهي ما يحضر جماعه منع العقل تراطوهم على الكتب
كحو ان في الارض **الفطريات** هي التي يدركها العقل وحده لكن
بواسطه لا يعيب عن الدهن وتبقى فصايا فيا شيا معها كحو الاربعه
روح فان تصور هذين الطرفين لا يعيب عنده تصور اعتبار الاربعه

ممتا وسبب الذي هو الوسيط في التصديق بثبوت الروحانيه الاربعه
م للقياس من اعتبار حاله وسطه غير انه يختص البرهان ولا شك
ان الوسيط انما يتوسط في التصديق ووسطا في الانيات كونه علم
لحصول العلم بالتبني المطلوبه في النتيجة وهو مع هذا اقربا لانه ان
ان الاربعه مع العلم للبرهانيه في الدهن علمها في الواقع كونه تفق
الاخلاق في قولنا هذا متعفن الاخلاق وكل متعفن الاخلاق محمور
مع هذا المحمور **فلي** اي فهو برهان نسب الى لم لا في الذي سيجي ان يكون
حوايا عند السؤال بل عن العلم الذهنيه واخراجيه معا اي وان
لم يكن العلم في الدهن لا في الواقع كحو ان في قولنا هذا المحمور وكل محمور
متعفن الاخلاق فهذا اسعفن الاخلاق **فلي** اي فهو برهان نسب الى ان
التي تؤكد بها ثبوت الحكم وحقيقه في الواقع وان لم يحقق علمه فيه **اما**
جدي ليس العرض من تركيبه الا اقسام الفاصلة عن صفة البرهان
والزام الحكم بما يدعي له وهو **ثالث** من **المشهورات** **والمتغيرات** اما
المشهورات فليكونها ما اطبق عليه الكل او البعض موافقه لما في طباعهم
او عرفهم كاستحسان نظم الرول وحذلان العدد وكلمه اخرى كتن
نسبه الافعال كلها الى الله والمعقول بالثبات الواجبات على الله وحو
ذلك وربما بلغت الشهرة فيها الى ان تلبيس بالاوليات فاد احمي العقل
وحكم فرق بينهما نادرا ما هو سبب الادعاء للمشهورات فعلم انها ما
لا يقيد اليقين واما المتغيرات فليكونها ما برهن عليه قبل المناظر
في علم اخر وسلم الاختصاص كحو ان يقول المستدل الزكوة واجبه في الغليل
والكثير لموله فاحدس هو الله ولم يفصل يقول المعترض فخصوص
بقوله قل الله عليه السلام ليس فيما لا وحقه او في صدقه يقول له هذا
اخا وحجج بانك درست في الاصول حوايا كخصيص المتواتر بالاحاد
واما حطاني ليس العرض منه الا مذهب اخلاق المخاطب سعفه
ما يصلح معاده ونعاشه وهو **ثالث** من **المقدمات** **للب** لصدورها
عن تعقديه كالاوليا والزهاد والحكماء **والمتغيرات** اي الحكم
بها حركات اجاعها زام وهذا العزم بعد التحصيل **واما شعري**
ليس العرض منه الا تشويق النفس او قبضها وهو **ثالث** من **الغفلات**
وكبر اما يستعملها الشعرا فلهذا قيل له فاس شعري كما يقال الجبر يا فخره
شيا له العقل مع مهو عنه برغيبا للنفس ورهيبا فتشعل عند سماع
ذلك انفعالا عجميا وربما ادبت تلك القضايا باعتبار ترتيب الاستطاط
او الايقان من **واما نفسي** نسبة الى السفسطيه وهي مشتمله من
شوقها معرب سقواسطا بمعنى الحكمه المموهه المبدئه وسعاله
المغالطه ايضا وهو فاسد لخلل مادته او صورته او كليها والامثله
في المطولات وهو **ثالث** من **البرهانيات** **والمتغيرات** فلصا دوات
سبها لفظيا او معنويا اما الوهميات فلان اكثر والوهم لما سبقا الى
النفس شغرت بالافعال فيها لم تمتنع عن قبول ما اكساها الا تراها

تقبل من الوهم حكمه على غير المحسوس حكم المحسوس كحكمه بان وثا العلم
فضا لا سناهي وان كل موجود فهو متاثر اليه فلو لا العمل والشرع
يتاثران عليه احكامه لم تكذب بغير عن الا ولبات لانه يتوارد هو
والعقل على نتيجة فذلكما يصدق مقدمتها فياني الا بفيض تلك
البيعه كما حكم بان المستلا يحاف منه وحكم مع العقل بان الميت جادوان
اجاد لا يحاف منه فادا وصل مع العقل الى البيعه وهي ان الميت لا يحاف
منه تكسر واما المثبتات فامثلتها في المطولات وهي كثيرة **فصل**
الجزء كل علم من العلوم دون وصار مثيرا بقصد اليه وبطل
لان ان يكون بلا لئه الاول **الموضوعات** متحدة كاجتم موضوع عن
الطبيعه او متعدده كوصوع هذا العلم غير ان المتعدده لا بد ان يشترك
في امر محمها كما اشترك موضوعا هذا العلم في الا يصل الى الجمهور
والاجزاء ان يكون العلوم المختلفه علما واحدا وان تمايز الموضوعات
وهي التي بحث في العلم عن اعراضها الدائبة وقد تقدم الكلام على
ذلك في صدر الكتاب ولم يبق هنا الا الاشكال المشهور في جعل
الموضوع جزءا من العلم وهو ما يقال ان اراد ان الجزء هو نفس
الموضوع فذلك موضوع المتاثر وسياقي او يعرفه فذلك من المبادي
الضرورية او التصديق بوجوده من الصدقية او التصديق
فموضوعيته من مقدمات الشروع وقد اوجب التزام كل من الشقوق
والاعتدال امر من بد العناية به او ان المراد ينشئ تصور وهو خارج
عن الشقوق واليه اشار المصنف في صدر حاشية شرح المختصر
وفيه ان تصور نفس المبدأ التصوري فان المبادي تصورات
وتصورات لا نفس المحرك والدليل والى **المبادي** كما بينت
عليه المثال المتيقن تصور اطرافها وذلك المبادي التصورية
وفي **حدود الموضوعات** وحب و **اجزائها** ان كانت مركبة
وحدود اعراضها الباقية لها كحد الحركة الباقية للحتم الذي هو
موضوع علم الطبيعه واما المتيقن تصديقا بالقضاي الماخوذه في
دلائل المتاثر فذلك هو المبادي التصديقيه **وهي مقدمات** تتك
نفسها اي بد يه كقولنا المقادير المتيقنه لمقتد ارهنتا وبنسب
علوم ما تعرفه **او هو حوده** اي نظريه ان اذ عن لها المتعلم تحت
طنه بالعلم شيب احوال موضوعه كقولنا ان لنا ان نضل بين كل نقطتين
خط مستقيم وان احسن هاهنا استلزام سميت معادلات كقولنا ان لنا
ان نعمل باي بعد وعلى اي نقطه شئنا ذائره لانا المصادره هي كون
المطلوب مغاير **اعن مقدمه** هي محل النزاع وتلك المقدمات **بعضها**
فيما بين العلم بل ونزب منها ايضا **المالك المصاحف** **وهي المقدمات**
التي يطلب في العلم الاعلى ان تكون بطريقه ولا بد لها من موضوع
وتحول **وهي موضوع العلم** كقولهم في الطبيعى كل جسم فله

شكل طبيعي **او هو** كقولهم في الهندسه كل خط ملئ منصفه
فان المقدم امر موضوع الهندسه والخط نوع منه او عرض ذاتي له اي
لموضوع العلم كقولهم فله ميل اول نوعه ايضا كقولهم فله ميل وانزوايه
مثل والمتميز والمثلث عرض ذاتي للمستطاع الذي تصونوع المقدم **امري**
من كل اثنين من الاربعه وهو ظاهر او من عرض الموضوع مع نوع ذلك
العرض ايضا كقولهم مثلث متساوي الساقين فان ذاتا وبنى قاعدته
متساويتان **وهي لا يتا امر خارج عنها** اي عن الموضوعات
لا نفسها لا متنازع حمل الشئ على نفسه ولا جزء منها لان الحريه الثبوت
للكل فممنوع طلبه بالبرهان ولكنها **مقدمه** اي عارضه لتلك الموضوعات
فان العارض هو الخارج كما تقدم **لذات** كذا او عت من زباده هذا
القيس في بعض النسخ وهو محذوف فان الحقوق قد تكون للذات
كالنفس الثابت لذات الانسان وقد يكون لامر متا وكالنفك
بواسطة النخب وقد يكون لا لايها بل لامر خارج كقول القضا
كل متكر حرام وقول الطبيعيين كل فلك متحرك على الاستد امر وكان
المصنف اختار من هذا الشئ وكل كليها ما شئت **وقد يقال المبادي**
باصطلاح اخر **لما يندى به المصنف** سوا كان داخل في العلم
يكون من المبادي بالاصطلاح الاول ايضا **والمقدمات** ايضا
قد يقال باصطلاح غير الاول **اسوف عليه الشروع** **لوحده**
الحريه **وفرد الرعيه** كمر في العلم وبيانه عاينه وموضوعه
والفرق بين المقدمات والمبادي **لها** الاصطلاح طاهر فان
المقدمات خارجة عن العلم فهي اخص من المبادي فان قلت
قد اشملت على بيان الموضوع وهي من اجزاء العلم قلت لست بالمادة
حدد الموضوع بل محدد الاحبار به لحصل التصديق لموضوعيته
فيلتفت اليه **وكان المبادي** في صدور ركنهم **ما شئت**
الروس **عليها** من المقدمات او المبادي بالمعنى الاعلى
الاول الغرض من طلب العلم **لما** **النظريه** **عنها** وقد عرفت
الغرض من علم المنطق **لما** كما حصل من معرفته من **المقدمه** **ان**
ما يسمونه **الكل طبعيا** اعلم ان ما يقصد اليه من فوائد الاعمال
اما ان يكون ماعنا للفاعل على ذلك العمل او لا الاول شئ عاينه
وعلمه عاينه فان العمل اربع ماديته وصوريه وفاعليه وعائنيه
كالحشيب للتريد والهيئه الحاصله من ركيبه والمركب له والفقود
عليه والى شئ عاينه ومنفعه ثم قد استشكل ان يعتبر كل علم
عرض ومنفعه بذكر ان فيه ماعنا حتى ان بعض المحققين خصص
بالغرض واضح العلم وعمه بالمنفعه ثم قال ان بيت هذا العلم معلوم
ومنفعه سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر
الكتاب الغرض والغايه من علم المنطق وهو العظمه فتدبر انتهى

قلت لو اراد المصنف ما ذكره هذا المحقق من كصيص الواضع
 بالغرض لقال لئلا يكون الوضع عبثا ثم يصيب المتعده بالطبع
 يقتضي ما بها ادخل من الغرض وكانها تعود الى هذه عليه او بدية
 فكون اثرها للعرض والعلل الغائبة وذلك ايضا يتن في عرض
 المنطق وانه لما كان هو العصبه وخب ان لا يكون مطلوبه ليد انما
 بل لتوصل الى الحق الذي هو شئ كل يقع وتعادله بدل على ذلك قوله
النشيط في الطلب وتبيل المشقة وان من علم ان منتهى نعم الله ارحم
 وعافيه اليه لانه لا يبالى بما يحتمل ما يعاني منها **الثالث البهجة** اي
العلم وهو عنوان العلم خاتمة السراج في بعضه شدة ظهوره حتى
 قال محققهم المراد بيان اسما في اسمه كما يقال المنطق مشتق من النطق
 الذي يطلق على اللغوي والفقهي وهذا العلم بقوى الاول ويسلك
 بالناسي سلك الشداد فانظر انت هل تعطى عبارة المصنف غير بان
 ان هذا مثلا علم المنطق وذلك علم الهندسة وذلك علم الاصول وهل
 يصلح قوله **لستون عنده احوال ما يفضله** علمه لبيان الاستساق
الرابع المؤلف ليس من طلب المتعلم على ما هو العاده في استماله ولو
 استراا المبلد من يعتقدون فيه لمعرفتهم الحق بالرجال واما المحققون
 فيعرفون الرجال بالحق عمالا بقوله صلى الله عليه واله لا يضر الى امر حال
 وانظر الى ما قال هذا ومدقوب الحكم والمنطق هو الحكم الا
 المعروف بالمعلم الاول ار سطا طاليتس نبابه عن امام الحكماء
 الاسكندر ذو القرنين بامر ثم بعد نقل الحكمه من اليونان الى اللغة
 العربية هذبهما ورتبهما المعلم الثاني الحكم ابو نصر الفارابي ثم بعد
 صناعة كتب الى نصر حرر خط ورتبهما بايا الحكم الرشيد ابو علي اس تينا
 سكر الله حسن جميع **الخامس من اي علم هو** اي من اي اجناس العلوم العقلية
 او التقليدية الفرعية او الاصلية **الطلب** **فمنه يليق به** والمنطق ليس
 من الحكمه ان عرفت بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه
 في نفس الامر بحسب الطاقه البشرية لانه لا تحت له عن احوال الاعيان
 الخارجيه واما بحث عن المفهومات الذهنيه وان حذف لفظ الاعيان
 من تعريف الحكمه فهو منها **الثاني** **اي** **سبيل** هو **نعمه علم ما يح**
 بعد عنه عليه **ورجوه** **عاجب** باخبر عنه كما قال مرتبه تعلم المنطق
 بعد هذب الاخلاق وثقيف الفكر بعض الهند شيات وتعلم
 شرط صانع من العربية لما شاع من كون الخطاب بها وقبل النظر
 ادله العلوم العقلية والتقليدية لان مرجع تصحيح النظر كبحصيله
 قبل النظر لستم الحكم بالامن من الخطا في النظر **السادس** **الفهم** للعلم
 او الكتاب الى ابوابه من المبادئ والمقاصد والخواص وحاصله ذكر
 فهمته المباحث المتمايزه **الطلب** **كل باب ما يلقى به** **الثامن** **الاختصاص**
العلمية اي الطرق المضروبه لتعلم المبتدئين لعموم نفعها وصحتها

وهي ثلاثة الاول تعليم **المفاهيم** للكليات وهو على صريين كثير
 لا واد الموضوع كلما تكرر الوضع ليستخرج حشر الاجناس وتحليلها
 اي تعليمها كلما تكرر الوضع ليستخرج نوع الانواع فالاول **العلم** **الكثير** **اعني**
 هو ما يتحصل من **موقوف** اي من وضع النوع بعد وضع الصنف ووضع
 اكثر بعد وضع النوع ثم كذلك الى اكثر من العالي كما يقول الزنخني قسم
 من الالات وما هو قسم من الالات فهو قسم من الحيوان وما هو قسم
 من الحيوان فهو قسم من النامي وما هو قسم من النامي فهو قسم من مطلق
 الجسم وما هو قسم من مطلق الجسم فهو قسم من الجوهر فالرعي قسم من
 الجوهر لما بينا من ان مقسم النافل مقسم العالي **والثاني** **العلم** **الكثير**
 اي تعليم من الاواد يتحصل من تحت اي من وضع النوع بعد وضع اكثر
 وكذلك الى النوع النافل كجوهر جسم او غير جسم واحتم نام او غير نام
 والنامي حيوان او غير حيوان والحيوان اثنان او عشرات فالجواهرات
 او غير اثنان وعلى هذا التقدير يظهر الكثير والتحليل لا على ما ذكره
 2 شرح المطالع ونقله بعض شراح هذا الكتاب ويتضح ايضا ان المراد
 بكثير افراد الموضوع لا كثير المقدمات وان التحليل ليس كثير للافراد
 وان كان فيه كثير المقدمات **والثاني** **العلم** **الكثير** **اعني** تعليم كيفية **فعل**
الحكم بان تقول للمعلم ادا اردت ان تحرك شيئا ففعله او لا ثم انظر الى
 ما هو اعم منه او متاوله ليعلم ان الاول اكثر او العزم الغامض
 والثاني الفصل او الخاص ثم انظر بايها الى ما يرتفع ذلك الموضوع ما يرتفع
 وما لا يرتفع به ليعلم ان الاول في الاول اكثر والثاني العزم العالي
 والاول اعم من الثاني الفصل والثاني اخصه وعند هذا العمل يحصل
 لك الحريه **والثالث** **البرهان** **اي** **يعلم الطريق الى الوقوف على الحق**
فقط ان كان علما **والعلم** **اي** **اعمال** ان كان علما كما قال ادا اردت ان
 تدرك الشيء في حفظ على الصورة ان تقع على غير هيئه التركيب المنسج
 وعلى الماده من اشتباه الماديه بالكاديه والاوليات بالمشهورات
 والمعليات بالممكنات ولا تدع عن لاحد مجرد حسن الظن به كواران يكون
 محطك فتقع في مضيق خطابه ثم ادا حصل لك العلم الشيء واحدا من عمل
 على غيره فتستطع ان تصير ذلك عر في ترك مثله ولا تلبث الى عند من اصيد
 حرماته وجهله **وهذا** **المقاصد** **اشبه** شي ذكر في هذه المبادئ لان حقيقة
 يعود الى كصيق المتأمل المطلوبه في العلم وانها مثل المقاصد ومنتها
 المطالب رزقنا الله واما كل مطلب او اراده وحقق لنا التوفيق
 وحتن اكتمه اللذين هما تقدمنا اشاع النعاده و **الحكم** **واما** **له**
والعلم **والله** **ام** **على** **كل** **م** **قد** **ير** **ه** **م** **الكتاب** **كذلك** **وهو** **م**

له شخص ودل على اسم الاشياء فان هذا امثلا موضوعه ومنها
 المشار اليه المشخص بحسب لا يقبل الشركة محل النزاع بل موضوعه مفهوم
 المشار اليه الموجود في كل شخص يشار اليه فان المراد بذلك مركب ليس هو
 الطبيعي فقط بل الاعم منه والشامل له وللوصفي **بنية** ذكر على ما
 عني ان يعقل عنه مما يصحبه حقيقة هذا النوع من الوضع وهو ان **ما هو**
من هذا القبيل اي وضع اسم الاشياء والحرف والظاهر والموصولات
 لا يفيد الشخص الموضوع له **الا تقرنه بعينه** للشخص المتعلق به وذلك
 لا يتواءم **الوضع الى المتبقيات** الشخصية وفي خصيص ما هو من هذا
 القبيل لهذا الحكم نظر لان ذلك حكم ما وضع بل مركب ايضا ولا يستلزم
 وجوب القرينة كمنها ما ايل هي كالمشرك الذي هو حقيقة كل معنى
 وان افقر بعين بعضها الى القرينة لا فرق بينها الا بان الاشتراك بعد
 وضع وهذا الوضع واحد وشمونه مشترك ايضا **السبب اللفظي**
مدلوله اما كلى او مشخص والاول وهو ما مدلوله كلى اما ذات وهو
اسم الجنس كاشنان وقرش **او حدث** وهو المصدر كقيام وقعود ولا
 يخفى ان المصدر اسم حدث فلو قال اما شئ بين حدث وغيره او غير
 لكان احضرا واشتمل لخرج بعض اسما المعاني ان اراد بالذات ما عدى
 اسم المعنى لان منها ما ليس بحدث ولا حدث كاسما الزمان والمقادير وهو
 ذلك **او شئ بينهما** اي بين الذات والحدث ان كان مراده لشئ المركب
 الاتنا دي كما ذهبوا اليه من ان المركبات موضوعه للشئ مع ان
 سوف كلامه يتبادى على انه يريد بيان موضوع الفعل والمشتق المفرد
 وذلك ما مدلوله شئ شخصه مدلوله مشخص وان كان الوضع كلياً
 ذكره في الحرف وسببه وايضا باباه قوله **ودل على ان يعقل الشئ**
من طرف الذات اي ان الوضع لذات معنوية شئ حدث اليها وهو
المشتق او من طرف الحدث اي ان الوضع لحدث معنوية شئ الى ذات
وهو الفعل لان من المركبات ما لا حدث فيه كالحرف كاشان حيوان
 وهو يد اخوك ويخودك فخرج عن التسمي وان كان مراده ان مدلول
 الفعل والمشتق شئ كاهو الطاهر فمشكل من وجوه الاول انه مشعر
 بتنا وبها في الموضوع له وكلام الخا صرح في ان معنى الفعل مركب من الحدث
 والزمان ومعنى المشتق هو الذات المنقصة بالحدث فهو مفرد الثاني ان الشئ
 هو التعلق بشئ والظاهر ان احدهما موضوع للتعلق والاخر المتعلق
 الثالث ان الشئ مدلول مشخص لانه تعلق بمفرد من امر محصور
 وقد ادرجها في الكلى الذي هو المعنى والحدث الاول تبا وبها في ان
 كلامها موضوع لمفرد والمشتق موضوع لذات متصفة بحدث والفعل
 موضوع لحدث لانه واقع في زمان معين وبمعنى المعنى وان اشتد تركب ماهيته
 في الخارج لا يستلزم وصفه بالتركيب الخوي والاما وصف مدلول عنصري
 بالافراد لتركبه طبعاً من اجزا ماهيته وفي الثاني ان الوضع لما هو ملاحظ فيه
 التعلق وضع في الحقيقة لا فاده التعلق وان كان بين الفعل والمشتق فرق

حيث استقلال المشتق بالشيء لا شئ له مفهومه على المنسوب والمنسوب اليه
 خلاف الفعل ولهذا في ان الفعل اداة للشئ كالحرف وجمعنا ذلك في صدر
 مختصرا الاعراب في سائر الاعراب واما الثالث فيا في حقيقة في السبب الى
 ان العبر واعلم انهم زعموا ان الزمان المعنى مدلول به الفعل وحدها
 والحدث مدلول مادته كما زعموا ان ياده المشتق مدلولها الحدث وهشمة
 مدلولها الذات والشئ موضوعها وقرق بين المصود من الوضع اولا
 وبالذات وبانيا وبالعرض وقد منعنا انكار ذلك لان الماهية والماهية
 شئ المنع في مختصرا في الاصول وشرحه وبصيلة ههنا بطول ولتس على
 طالب الحق سعيد **والثاني** وهو اللفظ الذي مدلوله مشخص بخلاف
 باختلاف الوضع **والوضع اما كلى** قد عرفت ما سبق بطلان وصف الوضع بالكلية
 وان ذلك صفة الموضوع له لا غير الا في وضع هيئات التراكيب **او مشخص**
والثاني وهو المشخص علم كرت وسبيل في الفرق بين علم الشخص وعلم الماهية
 ما يعلم ان علم الماهية ما موضوعه كلى اسم عين كاشانه او حدث كخارج وبره
والاول وهو الوضع الكلى **مدلوله** الضمير للموضوع الذي دل عليه الوضع
 لا للوضع نفسه **اما معنى في غيره** فتعين ذلك المدلول **بالنظام** **ذكر الخبر**
اليه وهو الحرف وان في مدلول على طريقه ما دخلت عليه وهي طريقة تخصيه
 لم تعين الا بالدار مثلا وسياسك في السبب البان ما يردك الى ان
 مدلول الحرف ليس الا شئ الطرية وحقها الى مدلوله او لمخوفه
 لانه مجرد اداة لتربط مستوب بمنسوب اليه فيكون مفاده ليس الا الشئ
 فقط وقد حذف للعلم كافي ضمير الفاعل وغيره كافي قوله **في سبب** **العام** يقال
 وكذا حذف حرف البدل ويخود ذلك **الا** كلى مدلوله معنى في غيره بل في نفسه
 لكنه اما متعين بالنظام شئ اخر اليه يكون ذلك الاخر مجرد في بنية عليه
والقرينة ان كانت في الخطاب اي مفهومه **والضمير** كخواتم وانت وهو
 فان دلالة كل واحد منها على مدلوله الذي هو في نفسه اما جهت من مقام
 الخطاب **وان كانت القرينة في غيره** اي غير الخطاب **فاما اختص** كقوله
 اليد او البقر او الشئ الى الخاض **واسم اشار** ولا يخفى ان مراده
 اسم الاشياء لا تخبر في اكتبه بل كثيرا ما يشار الى المعقول ويكون مراده
 عليه **او عليه وهو الموصول** فان مراده عهد المحاط للفعل جنسية
 او عينية **للمدلول** قد اهل وضع المركبات وقد سبق ذكر اشار ما اليه
 والله لو وضع للشئ كارجوع لاسلم ان يكون مفردا كالمركب الجمل
 واكثر جعل الدال على الشئ عند اهل الوضع هو الحرف المذكور او المعدل
 كما عرفت وههنا **حرف** وهو ان يكتسبه دلالة الاربعه اعني الحرف
 والصير والاشارة والموصول ان كان حرفا من الدال لم يكن اجدها هو
 الموضوع بل حرف الموضوع ان كان حرفا **او موصول** كافي الحرف والموصول
 او غير موضوع لفظي بل عقلي فها هو بنية عقلية لان ما حروءه عقلي هو
 عقلي او حتى ما هو بنية حشية وان لم يكن حرفا من الدال كان الوضع غير
 مفيد لان حقيقة الوضع اللفظي تعين اللفظ للدلالة على معنى ستمه

واجب بان القرينة عر حرج من الدال بل شرط للدلالة كشرط تقدم العلم
 بالوضع وورد بانها قد دار ما توفقت عليه الدلالة من ان تكون
 شرطا او شرطاً ولا دليل على احصاء احدهما ثم شرط الوجه وحده
 من المقتضى عند دوى الحقنى انما يتجه اكلاف في عدم المانع وايضا
 يلزم كون المجاز حقيقة كالاربعة وزعم في شرح الشرح ان غير المجاز
 ما هو موضوع بالنوع موضوع للدلالة نفسه والمجاز موضوع للدلالة
 بمعونه القران فما كان من الاول حقيقة وما كان من الثاني قبحا
 وهذا انها قد علمت من استلزامه مجازية الحرف والظاهر والاشارة
 والموصولات ثم القرينة ان اجرت قيد اى الوضع بمعنى ان الواضح
 عين استد الرجل وتعيينه شرط ان يكون مع قرينه وجب ان يكون
 حقيقة عند حصول القرينة من مخرج حصول الوضع عند حصول شرطه
 ولا يزيد من الحقيقة الا اللفظ المستعمل في ما وضع له سواء كان الوضع شرط
 او غير شرط وان اجرت القرينة قيد الموضوع بمعنى ان الواضح عين استد
 يرى مثلا للرجل الشجاع وجب ان يكون كوضع المركبات المجعولة بانها معنى
 واحد ولا قابل بانها مجازات على ان من المجاز ما قرنته عقلية فتستلزم
 ان لا يكون وصفا بالوضع النوعي ايضا لان ما حيز وعقل هو عقل لا وضعي
 بالشخص ولان النوع واكثر ما حقيقتها في شرح الغفام من كون دلالة
 الالفاظ كلها عقلية مفردة ما ومرتبتها **الحاشية على غيبها** **الاول**
البلاغة الضمير والاشارة والموصول **مستلزمه في ان مدلولها ثابت**
معاني في غير ما كان في الحرف وان كانت بحمل بالغير من تلك القران
 السابق لك حقيقتها **انها** لان معانيها اعتد **الاشارة العقلية**
 التي هي قرينة الموصول **لا تفيد الشخص لان** الصلة التي قيد بها الموصول
 فعل او شبهه كما استبان في كل الموصول قبل ذكر الفلذ مهم فهو كل ايضا
 وقد علمت ان **تفيد الكل لا تفيد الحرفية** فان كميوان الكل وان تفيد بالناطق
 الكل باق على الكل وان كانت تكمية نوعية واعتد ان القلة ادراكات معروفة
 كان الاشارة بها الى شخص من الفعل وتفيد الكل بالشخص شخصه فبمعنى
 ان يكون قوله الاشارة العقلية لا تفيد الشخص ماله لا تكمية بل دليل قوله
 لان تفيد الكل بالكل الى اخره الا ان قلنا وهذا اخلاص دفع له وهو انه جعل
 مقسم الموصول هو المدلول الشخص ثم اشار الى انه كل **كلا في قرينه**
الخطاب والكنش كما في الضمير والاشارة **فلذلك كما في حريتين** حقيقتي
 اى شخصين لان الحرف قد يطلق على ما هو كل مندرج تحت كل **وكان هذا**
 الموصول كلنا كما صرح به الامم الاصول في باب العموم **التي علمت من هذا**
 اى بتيم الوضع الى كل ومستعمل **الفرق بين العلم والمضمر** وان وضع العلم شخص
 ووضع المضمر كل وقد علمت بانه كلاهما فلا حاجة الى اعادته **وعلمت وتاد**
تفيم الحرف النما اى العلم والمضمر **دون اسم الاشارة** طائفة المقسم
 ان ذلك اى اسم الاشارة **انما تفيد بقرينه الاشارة** والا فالوضع له
 كل لعدم قرينه لتكمية الوضع وتكمية الموضوع له **وطائفة ان مدلول الضمير**

بالوضع فتكون مستحقة دون اسم الاشارة ووجه فتاد تفيم ما علمت
 من ان تكمية الوضع الدية استركت الملاحة فيها لاستلزام تكمية الموضوع له
 وقد بينا ان على شناعة هذا الوجه فلا تغفل **الراسع** **بين كرم من هذا الفرق**
 بين تكمية الوضع وتكمية الموضوع له **ان معنى قول النجاة الحرف لا يدل على**
معنى استدلال العقل بالمفهوم فيه لانه لم يوضع لمعنى قيد عليه لما علمت
 من انه موضوع يوضع كل شخص بتعيين ذلك الشخص بذكر محله الشخص
 لكونه امارة **بغلاف الاسم والفعل** فانها ليست عقلية او خارجا وتكون
 الفعل مستقلا نظرا والحق الاية ان موضوع ليدل على ما ربه بالرفع به
 وقال لا مدح للاعتراض على حد الحرف الا بما قال بعضهم الحرف لا يدل
 الاعلى معنى غير انتهى وهذا ظاهر في ان الحرف موضوع لتعبه معنى الى
 صفة معلنة كالعمل والشيء هو الموضوع له اول والثبات واما
 دلالة على الحرف والربان فاما حقت بمادته بانها والعرض وبما يبيك
 ما يشهد كعدم الفرق منه وبين الحرف **الحاشية على قرينه**
بين الفعل والمشتق بان اعتبار النسبة في المشتق من طرف الذات واعتبار
 في الفعل من طرف الحدث **ان ما ربه** وكوه **لا يرد على عكس حد الفعل**
فانه اى الفعل ما دل على حدث ونسبه الى الموضوع كما سمعت في كلامكم
 الامم المقدم وعلمت الاشارة الى عدم الورد **انها** فان الفعل موضوع
 لتعبه احدها الى مدلول الاخر فان فاعله مدلول هية **وربما** اى ربها
 بل النسبة وهذا المعنى ليس موجودا في المشتق لانه موضوع لذات متصفة
 بصفة حدث اليها واما الزمان فليس هو مدلوله **راشا الحاشية**
 اى من الفرق بين تكمية الوضع وتكمية الموضوع له **يعلم الفرق بين اسم**
الكنش وعلم الكنش فان علم الكنش كاسامه وضع المعين على ما ربه
 الاندلسي وان الحاجب وغيرهما من انه موضوع لما هية الذميه بشرط
 لا وجودها وقد خرج عن تيم المصنف لانه ليس كليا ولا شخصا لان الشخص
 انما يكون في الخارج **واسم الكنش وضع لغيره** هو الماهية لا بشرط وجودها
 والاول للماهية شرط لا شيء والى للماهية لا بشرط شيء واكثر كونها
 للماهية لا بشرط شيء كما تقدم بحقيقة وبع ضرح عم الائمة حيث قال
 ان يعرف علم الكنش تعرف لفظي فادته مجرد منع تبين التكثير كاني
 تعريف الم والنوق والصرف بعير ورينه **مستحقة** وعبر عنها
 كحل على الاستغراق ايضا كما في ان الاثبات لى خسر فيصبح الاستثنى منه
 لان الوضع انما هو للمعاني الخارجية فقال انما حيز من تقاله اى كل
 واحد من افراد هذه الكنش حيز من كل واحد من افراد هذا الكنش من
 حيث الافراد **الكنش** المختص وللغرد الخارجى ان **قال**
ولا ان اشجع من اسامه اذ عيت نزال وح في الدخلة
 ولا تقع الماهية بشرط لا وجودها هذه المواضع ولا يصح الحكم على مثلها بالمجاز
 حتى يضطرنا الى الوضع للماهية بشرط لا وجودها دليل ولا دليل **المعنى**
وهو معنى فيه اى في اسم الكنش **حاصل من اللام** الى مدخل عليه كلاف علم الكنش

فان يعينه بالوضع فلهذا لا يدخل عليه اللام واعلم ان معنى رجل
والرجل سوا فلهذا الوصف باكل حسب لا يكون لعدم خارجي فمعرفته
باللام كعليه علم الماهية لعطيان لا فائدة فيها الا كحرف التثنية **القام**
الموصول **عكس الحرف** **فال الحرف** **ل على معنى** **غيره** **كالمقدم** **لكن** **مخفلة**
على لفظ الثقل اي وحصول ذلك المعنى بغيره لا الدلالة عليه **ما هو**
اي سى **فيه** اي معنى الحرف **فيه** اي في ذلك الشيء **والموصول** **فهم** **معنى**
لمعنى هو الصلة **حاصل** ذلك المعنى وهو الصلة **فيه** اي في المبهمة وهو
الموصول ومعنى حصوله فيه وثبته اليه وظهرت فتاكتهم الحرف
ان معنى غير الموصول في الموصول ومعنى الحرف في غير الحرف **المانع**
المعنى **والحرف** **مشارك** **في** **البيان** **لان على معنى** **باعتبار** **كونه ثابتا**
للغير كالمقدم في كلامهم الامة وان لا فرق بينها الا بان الحرف لا يدل
الا على معنى في الغير بخلاف الفعل فيدل على معنى في نفسه مع الدلالة
على معنى في الغير **ومن هذه** **الحكمة** **اي** **حكمة** **انه** **معتبر** **في** **وصفه** **بونه**
للغير **لان** **ثبته** **له** **الغير** **وجبه** **نظر** **ان** **معنى** **الحرف** **ثبت** **لمعنى** **الفعل**
ولمعنى **الحرف** **والتوقع** **في** **قد** **ثبت** **للفعل** **الذي** **بعد** **ها** **والاستفهام**
في **كحوالي** **الدار** **رشد** **ثابت** **لمعنى** **في** **لما** **عليه** **ان** **المختص** **عنه** **هو** **ما**
يل **الهم** **وان** **اراد** **والا** **لستم** **بها** **كلام** **فكذلك** **لا** **لستم** **بما** **تستبين** **كحوالي**
رشد **ولا** **تفعل** **واشم** **كأني** **جمله** **الشرط** **وحدها** **وبالحكمة** **عدم** **التمام** **لان**
فكل **ما** **اعتبر** **فيه** **الاضافة** **وصحاحا** **للفعل** **والحرف** **او** **استعمال** **كالاسم**
واما **قوله** **فامتنع** **الحرف** **عنها** **مشارك** **بينها** **وبين** **الاسم** **ايضا** **لان** **لا** **يتم**
الطريقه **لما** **عرفت** **من** **ان** **الاستناد** **الى** **الاشم** **خاصه** **له** **واخاصه** **لا** **تفعل**
واكتفى **انه** **انما** **لم** **تخبر** **عنها** **لان** **معناها** **ثبته** **تحصيه** **وهي** **امرا** **اعتباري**
لاحقه **لها** **من** **الوجود** **هنا** **ذهنا** **ولا** **ظاهرا** **ومن** **الاخبار** **على** **حل** **شئ**
على **شئ** **موجود** **في** **الخارج** **او** **في** **الذهن** **كأني** **الفقيه** **التاليه** **ولم** **لهذا**
لا **تخبر** **عن** **الحكمة** **السابع** **الفعل** **مفهومه** **كل** **قد** **حقوقه** **دوان** **تعدله**
فان **الحكي** **هو** **المقول** **على** **الكثرة** **وانت** **كل** **صريح** **ملا** **على** **رشد** **وعمر** **وعرفا**
فما **ثبته** **الخاص** **منها** **فحربه** **دوان** **لحرف** **هنا** **اطا** **مرد** **لكن** **لبيش**
شئ **لان** **المراد** **بالكلى** **ان** **كان** **هو** **المقول** **في** **جواب** **ما** **هو** **كاهوشان** **الحكي**
والنوع **او** **اي** **شئ** **هو** **كاهوشان** **الفصل** **لما** **كانت** **والفعل** **معز** **عن** **ذلك**
وان **كان** **المراد** **بالكلى** **ما** **يشمل** **العرف** **العام** **والحرف** **كذلك** **والحكمة** **لان** **معنى** **رشد**
فان **في** **الدار** **وقام** **ابوه** **سوا** **اي** **انها** **في** **باديل** **دوقام** **ودو** **حلول** **البداه**
ودو **اب** **فان** **واما** **قوله** **اد** **تخفيل** **مد** **لولة** **انما** **هو** **ما** **حصل** **له** **فان** **ان**
في **النهاية** **لان** **مد** **لولة** **الحكمة** **التي** **هي** **الفعل** **المخبريه** **وفاعله** **نفسه** **لا** **تفعل**
الا **الطرفين** **فكذلك** **مد** **لولة** **الحرف** **ومعقلته** **وصح** **حليها** **على** **كبر**

وتاديل الحول ذكركا كالمقدم وهذا يعلم صحت قولهم وما وقع طرعا ولا
انه مقدم بحله لانهم بنوه على ان مدلول الحرف لا يتعد وبعرفت انه شبه
كنسبه الحكيه والطريقه التي هي الحول للعين والحدث فتقدير الحرف
فعلا او اشيا متعلقا للطرف تكلف معنى عنه تقدير ذو كاهوشان وهذا صريح
لكن ان معنى الحرف بنسبه معنى مقدم يدل المقام على خصوصيته من بدا
او اسفهام او طريقه او كود ذلك الحدف وحيث العلم به وسند الحرف مستند
كانوا ان حرف البدان باب صواب ادعو ويحذركم من عمل حرف السبيل والركب
وعبرها في احوال **العاسر** **صهر** **العاب** **وكليته** **بخت** **فما** **ل** **حاصل**
انه قد رجع الى كلى وقد صرح في الاصول بان من الفاظ العموم هو
كالموصول لان لخص المراجع والصله فخصيان والافكيان **الحادي عشر**
دو **وق** **مهم** **بها** **كلى** **لا** **حكاك** **تعتبر** **الفرق** **بينها** **وكونها** **كهن** **وعلى**
والثاني **اسميات** **وبين** **الحرف** **على** **ما** **اعترف** **به** **امام** **المحققين** **كم** **الامير** **الرضي**
قدس **الله** **شره** **واما** **قول** **المصنف** **لانها** **معنى** **صاحب** **وعلى** **فيمكن** **ان**
يعال **في** **على** **الحرفيه** **ان** **معناها** **علوم** **مضاف** **كنفوق** **بلى** **كاحتيا** **الاسميه**
وان **يعال** **معنى** **طريقه** **مضافه** **ويحذرك** **وان** **كانا** **لا** **تتعلقان** **ان**
في **جزئيه** **ان** **مكتصين** **فانه** **لا** **يمنع** **من** **كونها** **اشبه** **لان** **الحقيقيه**
لا **ما** **في** **الاشبيه** **كالعلم** **هذه** **الامامه** **والحق** **كون** **كل** **من** **اوام** **الكلمه** **اشما**
لعدم **موضوعا** **ل** **كل** **غير** **الاعلام** **فانها** **ليست** **من** **اللغه** **في** **سوى**
ودلك **لعدم** **اقاده** **الوضع** **للمشخص** **واما** **افقر** **البعض** **الى** **صميمه** **ورنه**
لعطيه **او** **عقليه** **لانه** **وضع** **لمفهوم** **كلى** **اشما** **في** **مرجيت** **هو** **مضاف**
كا **وضع** **في** **النسبه** **الطريقه** **الى** **مد** **خولها** **والفعل** **لنفسه** **الحدث** **الى**
مبداه **او** **منها** **وقوف** **يعلو** **على** **سوى** **وذو** **لصاحب** **سوى** **ويحذرك**
ولا **تستحق** **الموضوع** **له** **عقلا** **لما** **علمت** **ان** **يعيد** **الكل** **لا** **توجب** **لخصه**
ولا **تتعلق** **في** **استعماله** **عن** **جزئي** **من** **حرييات** **فيه** **ولهذا** **الخصص**
خلاف **ما** **وضع** **للمفهوم** **الا** **صافي** **لامر** **جيت** **امنا** **فهو** **متفق** **عن** **ذكر**
المضاف **اليه** **في** **الاستعمال** **وان** **لم** **تتفرع** **عنه** **في** **الوجود** **اد** **الاعم** **لا**
توجد **الا** **في** **صن** **الاخص** **ولا** **تتعلق** **في** **القضايا** **بمرجيت** **عدم** **الوجود**
لعدم **القائده** **المعتد** **ها** **في** **النظر** **الطبيعيه** **كأعلم** **عند** **ارباب** **المعقول**
م **عدم** **الاستعمال** **في** **الاستعمال** **لا** **تسلم** **عدم** **الاستعمال** **في** **مهم** **الموضوع**
له **وكل** **بعد** **العلم** **بالوضع** **متعين** **في** **مهم** **موضوعه** **نفسه** **سوا** **وضع**
لمطلوب **كاكثر** **الاشما** **او** **لمعيد** **كالفعل** **والحرف** **وبعض** **الاسم** **والالزم** **ان**
لا **تفعل** **الان** **موضوع** **الحرف** **وتحوي** **ما** **وضع** **لمعاني** **مرجيت** **الاضافه**
ودلك **معلوم** **البطلان** **واداعلم** **وجب** **ان** **يتكون** **كلما** **لا** **منع** **العلم** **بالجرحي**
التحقيق **قبل** **وجوده** **الناسي** **عسر** **لا** **يرى** **كلى** **اي** **لا** **يوجد** **عند** **الربيه** **التي**

٧٦
ص ٧٦

٣٨

في الشك وفي خصوصية المعنى الموضوع له **تعاقد الالفاظ بعضها**
مكان بعض فيحكم بوضع شيء لما استعمل فيه فان الاستعمال لا يستلزم
 الوضع لحوار المجاز كما عرفت **والمعتمد الوضع** والحكم به موكول الى
 بطرك ان كنت من اهل النظر فانه لا يثبت مفاد متصل بوضع وانما
 يفهم المعنى الاستعمالي بالحدس من القرابين العقلية او الحسية ثم ينتهي
 ذلك الى كسب متبادر به المعنى الى الافهام وينتج به الدلالة مستقلا
 بالتام ثم الله لنا ولك ما رزقوه من فضل العليم وجعل اعمالنا مستوحاة
 الى وحده الكريم انه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل
 الله على محمد وعلى آله وسلم تلياً بقره واصيلاً والحمد لله رب العالمين

واقف العراق من بعل هذه السنة المباركة اصيبل يوم الاثنين لعنه
 عاشوراء محرم الحرام سنة خمس وثمانين والاف او عه العبد
 الى عموره الكريم السيد علي محمد عراقي
 ومعه من المارجه وعصمه بطم عن
 معاصيه ان لا حول ولا قوة
 الا به وهدى الله
 على سبيل
 محمد

